

٣٥١ - باب في فضل الغسل يوم الجمعة

٤٩٤ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع عن سفيان وأبو جناب يحيى بن أبي حية عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَلَ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ

باب في فضل غسل يوم الجمعة

قوله (وأبو جناب) بجم مفتوحة ونون خفيفة وآخره موحدة (يحيى ابن أبي حية) بالحاء المهملة والتحتانية المشددة ، قال في التقريب : ضعفوه لكثرة تدليس ، روى عن عبد الله بن عيسى وغيره وعنه وكيع والسفيانان وغيرهم .

إعلم أنه قد وقع في النسخ الموجودة عندنا أبو جناب بالرفع فالظاهر أنه عطف على وكيع وحاصله أن محمود بن غيلان روى هذا الحديث عن وكيع وأبي جناب كليهما ، فأما وكيع فرواه عن سفيان عن عبد الله بن عيسى وأما أبو جناب فرواه عن عبد الله بن عيسى من غير واسطة ، وقد روى أحمد هذا الحديث في مسنده من طريق سفيان عن عبد الله بن عيسى (عن عبد الله بن عيسى) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي ثقة (عن يحيى بن الحارث) الذماري القاري ثقة (عن أوس بن أوس) صحابي سكن دمشق .

قوله (من اغتسل وغسل) روى بالتشديد والتخفيف قيل أراد به غسل رأسه ، وبقوله اغتسل غسل سائر بدنه ، وقيل جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فكأنه غسلها واغتسل ، وقيل كرر ذلك للتأكيد . ويرجح التفسير الأول ما في رواية أبي داود في هذا الحديث بلفظ : من غسل رأسه واغتسل ، وما في البخاري عن طاوس : قلت لابن عباس ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اغتسلوا واغسلوا رؤوسكم الحديث (وبكر) بالتشديد على المشهور أي راح في

كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» قَالَ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : قَالَ وَكَيْعٌ اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ امْرَأَتَهُ .

وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ ، يَعْنِي غَسَلَ رَأْسَهُ وَاغْتَسَلَ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَسُلَيْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ .

أَوَّلُ الْوَقْتِ (وَابْتَسَرَ) أَيْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ وَرَجَّحَ الْعِرَاقِيُّ ، وَقِيلَ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَقَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النَّهَايَةِ : بَكَرَ أَتَى الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَكُلٌّ مِنْ أَسْرَعَ إِلَى شَيْءٍ فَقَدْ بَكَرَ إِلَيْهِ . وَأَمَّا ابْتَسَرَ فَعَنَاهُ أَدْرَكَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ ، وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَكُورَتِهِ ، وَابْتَسَرَ الرَّجُلُ إِذَا أَكَلَ بِأَكُورَةِ الْفَوَاكِهِ ، وَقِيلَ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا كَرَّرَ لِلْبَالِغَةِ وَالتَّوَكُّيدِ كَمَا قَالُوا أَجَادَ مَجْدَ انْتَهَى . وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ فِي رَوَايَاتِهِمْ : وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ (وَدَنَا) زَادَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِمَامِ (وَاسْتَمَعَ) أَيْ الْخُطْبَةَ (وَأَنْصَتَ) تَأْكِيدٌ (بِكُلِّ خُطْوَةٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَتَضَمُّعٍ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ (صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا) بَدَلَ مِنْ سَنَةٍ .

قَوْلُهُ (قَالَ مُحَمَّدٌ) هُوَ ابْنُ غِيْلَانَ شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ (قَالَ وَكَيْعٌ اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ امْرَأَتَهُ) قَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النَّهَايَةِ : ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ غَسَلَ أَرَادَ بِهِ الْجَامِعَةَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْمَعُ غُضَّ الطَّرْفِ فِي الطَّرِيقِ ، يُقَالُ غَسَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِاللِّتَشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ إِذَا جَامَعَهَا وَقَدْ رَوَى مُخَفَّفًا وَقِيلَ أَرَادَ غَسَلَ غَيْرِهِ وَاغْتَسَلَ هُوَ لِأَنَّهُ إِذَا جَامَعَ زَوْجَتَهُ ، أَحْوَجَهَا إِلَى الْغَسْلِ ، وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ .

قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَسُلَيْمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ) أَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ عَنْهُمَا قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

قال أبو عيسى : حديثُ أَوْسٍ بنِ أَوْسٍ حديثُ حسنٌ وأبو الأشعثُ الصنعانيُّ اسمه شَرْحِبِيلُ بنُ آدَةَ .

من اغتسل يوم الجمعة كفرت له ذنوبه وخطاياؤه فإذا أخذ في المشي كتب له بكل خطوة عشرون حسنة فإذا انصرف من الصلاة أجزى بعمل متقى سنة ، وفي سنده الضحاك بن حمزة ضعفه ابن معين والنسائي وذكر ابن حبان في الثقات كذا في مجمع الزوائد . وأما حديث سليمان فأخرجه البخاري . وأما حديث أبي ذر فليتنظر من أخرجه . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود . وأما حديث ابن عمر فأخرجه الطبراني في الأوسط وفي سنده محمد بن عبد الرحمن بن رواد وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد . وأما حديث أبي أيوب فأخرجه أحمد والطبراني في الكبير بلفظ : قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس من أحسن ثيابه ثم خرج حتى يأتي المسجد ذركع إن بدا له ولم يؤذ أحداً ثم أنصت حتى يصلى كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى . قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات .

قوله (وحديث أَوْس بن أَوْس حديث حسن) قال المنذرى في الترغيب بعد ذكره : رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم وصححه انتهى . وفي المرقاة قال النووي إسناده جيد نقله ميرك . وقال بعض الأئمة لم نسمع في الشريعة حديثاً صحيحاً مشتملاً على مثل هذا الثواب انتهى .

قوله (اسمه شَرْحِبِيلُ بن آدَةَ) وفي بعض النسخ شراحيل بن آدَةَ ، قال الحافظ في التقریب : شراحيل بن آدَةَ بالمد وتخفيف الدال أبو الأشعث الصنعاني ، ويقال آدَةَ جد أبيه وهو ابن شراحيل بن كليب ثقة من الثانية شهد فتح دمشق انتهى . وقال في تهذيب التهذيب : شراحيل بن آدَةَ ويقال شراحيل بن كليب بن آدَةَ ، ويقال شراحيل بن كليب ، ويقال شراحيل بن شراحيل ويقال شراحيل ابن شراحيل انتهى .

٣٥٢ - باب في الوضوء يوم الجمعة

٤٩٥ - حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى أخبرنا سعيد بن سنيان الجندري أخبرنا شعبة عن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ . وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وعائشة .

باب في الوضوء يوم الجمعة

أى في الاكتفاء على الوضوء يوم الجمعة .

قوله (عن الحسن بن سمره بن جندب) ذكر النسائي أن الحسن لم يسمع من سمره إلا حديث العقيقة . قال العراقي : وقد صح سماعه منه لغير حديث العقيقة ، ولكن هذا الحديث لم يثبت سماعه منه لأنه رواه عنه بالضعف في سائر الطرق ولا يحتاج به لسكونه يدلس كذا في قوت المفتدى .

قوله (فيها ونعمت) قال العراقي : أى فبطهارة الوضوء حصل الواجب ، والتاء في نعمت للتأنيث . قال أبو حاتم معناه ونعمت الخصلة هى أى الطهارة للصلاة . وقال الحافظ في التلخيص : حكى الأزهري أن قوله فيها ونعمت معناه فبالسنة أخذ ونعمت بالسنة . قاله الأصمعي : وحكاه الخطابي أيضا وقال إنما ظهر تاء التأنيث لإخمار السنة ، وقال غيره : ونعمت الخصلة ، وقال أبو أحمد الشاذلي : ونعمت الرخصة ، قال لأن السنة الغسل ، وقال بعضهم : فبالفريضة أخذ ونعمت الفريضة انتهى ما في التلخيص (ومن اغتسل فالغسل أفضل) ، هذا يدل على أن الغسل يوم الجمعة ليس بواجب بل يجوز الاكتفاء على الوضوء ، وجه الدلالة أن قوله فالغسل أفضل يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل فيستلزم أجزاء الوضوء .

قوله : (وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وعائشة رضى الله عنهما) أما حديث

قال أبو عيسى : حديثُ سُمُرَةَ حديثٌ حسنٌ .

وقد رَوَى بعضُ أصحابِ قَتَادَةَ هذا الحديثَ عن قَتَادَةَ عن الحسنِ عن سُمُرَةَ . وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عن قَتَادَةَ عن الحسنِ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا .

والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، اختاروا الغسلَ يومَ الجمعةِ ورأوا أنَ يجزِيَءَ الوضوءُ مِنَ الغسلِ يومَ الجمعةِ .

أبي هريرة فأخرجه مسلم عنه مرفوعاً . من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ، وأما حديث أنس فأخرجه ابن ماجه والطحاوي وغيرهما ، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان وقد تقدم لفظه وفيه : لو أنكم تطهروا ليومكم هذا .

قوله : (حديث سُمُرَةَ حديث حسن) قال الحافظ في فتح الباري : لهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سُمُرَةَ أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان : أحدهما أنه من عنقته الحسن والأخرى أنه اختلف عليه فيه وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمر والبزار من حديث أبي سعيد وابن عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة انتهى ، وقال في التلخيص : قال في الإمام : من يحمل رواية الحسن عن سُمُرَةَ على الاتصال يصحح هذا الحديث . قال الحافظ : وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ، وقيل لم يجمع عنه إلا حديث العقبة وهو قول البزار وغيره ، وقيل لم يسمع عنه شيء أصلاً وإنما يحدث من كتابه انتهى .

قوله : (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم اختاروا الغسل يوم الجمعة الخ) اختلف أهل العلم في الغسل يوم الجمعة

قال الشافعي ومما يدل على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل يوم الجمعة أنه على الاختيار لا على الوجوب : حديث عمر حيث قال لعثمان : « والوضوء أيضاً . وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالغسل يوم الجمعة » فلو علمنا أن أمره على الوجوب لا على الاختيار لم يترك عمر عثمان حتى يرده ويقول له ارجع فاغتسل . ولما خفي على عثمان ذلك مع علمه ، ولكن دَلَّ في هذا الحديث أن الغسل يوم الجمعة فيه فضل من غير وجوبٍ يجبُ على المرء كذلك .

فذهب الجمهور إلى أنه مستحب ، وقال جماعة إنه واجب . قال الحافظ في شرح حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم ما لفظه . واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر وإحدى الروایتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد : ما كنت أظن مسلماً يدع غسل يوم الجمعة انتهى . (فلو علمنا) أى عمر وعثمان رضى الله عنهما (أن أمره على الوجوب لا على الاختيار لم يترك عمر عثمان حتى يرده ويقول له ارجع فاغتسل ولما خفي على عثمان ذلك ومع علمه الخ) . هذا تقرير الاستدلال وزاد بعضهم في هذا التقرير أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم .

وأجيب عنه بأن قصة عمر وعثمان هذه تدل على وجوب الغسل يوم الجمعة لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتويسخ مثله على رؤوس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحاً لما فعل عمر ذلك وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة : وإنما تركه عثمان لأنه كان ذاهلاً عن الوقت مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يمضى عليه يوم حتى يفضى عليه الماء .

٥٩٦ — حدثنا هنادُ أخبرنا أبو معاويةَ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضوءِ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا » .
قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وتعقب هذا الجواب بأن عمر رضى الله عنه عاتب عثمان وأنكر عليه ترك السنة المذكورة في هذا الحديث وهي التذكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك .
قلت : قد جاء في هذا الباب أحاديث مختلفة بعضها يدل على أن الغسل يوم الجمعة واجب وبعضها يدل على أنه مستحب ، والظاهر عندى أنه سنة مؤكدة ، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث المختلفة والله تعالى أعلم .

قوله : (من توضع فأحسن الوضوء) أى أتى بمكملاته من سننه ومستحباته قاله القارى ، وقال النووى : معنى إحسان الوضوء الإتيان به ثلاثاً ثلاثاً وذلك الأعضاء وإطالة الغرة والتججيل وتقديم الميامن والإتيان بسننه المشهورة انتهى (ثم أتى الجمعة) أى حضر خطبتها وصلاتها (فدنا) أى من الإمام (واستمع وأنصت) قال النووى : هما شيئان متبايران وقد يجتمعان ، فالاستماع الإصغاء ، والإنصات السكوت ولهذا قال الله تعالى : (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) انتهى .

قلت : الإنصات هو السكوت مع الإصغاء لا السكوت المحض ، وقد حققنا ذلك في كتابنا تحقيق الكلام (غفر له ما بينه وبين الجمعة) ، وفي رواية لمسلم : غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وكذلك في حديث سلمان عند البخارى . قال الحافظ فى الفتح : المراد بالأخرى التى مضت بينه الليث عن ابن عجلان فى روايته عند ابن خزيمة ولفظه ، غفر له ما بينه وبين الجمعة التى قبلها انتهى . قال ميرك : وكما فى سنن أبى داود من حديث أبى سعيد وأبى هريرة ولفظه : كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التى قبلها انتهى . (وزيادة ثلاثة أيام) برفع زيادة عطفاً

٣٥٣ — باب ما جاء في التيسير إلى الجمعة

٤٩٧ — حدثنا إسحاق بن موسى الأنصارى أخبرنا معن أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ، ومن

بالواو بمعنى مع على ما في ما بينه أى بين يوم الجمعة الذى فعل فيه ما ذكر مع زيادة ثلاثة أيام على السبعة لتكون الحسنة بعشر أمثالها . وجوز الجر في زيادة بالمطف على الجمعة والنصب على المفعول معه . (ومن مس الحصى فقد لغا) ، قال النووي : فيه النهى عن مس الحصى وغيره من أنواع العبث في حال الخطبة ، وفيه إشارة إلى إقبال القلب والجوارح على الخطبة ، والمراد بالغو ههنا الباطل المنموم المردود انتهى . (هذا حديث حسن صحيح) ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

باب ما جاء في التيسير إلى الجمعة

قال في النهاية : بكر أتى الصلاة في أول وقتها ، وكل من أسرع إلى شيء فقد بكر إليه .

قوله : (عن سمي) بضم السين وفتح الميم وشدة الياء هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ثقة .

قوله : (غسل الجنابة) . بالنصب على أنه نعت لمصدر محذوف أى غسلا كغسل الجنابة ، وهو كقوله تعالى : (تمر مر السحاب) ، وفي رواية عند عبد الرزاق : فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة ، وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه للجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه في الرواح إلى الصلاة ولا تمتد عينه إلى شيء يراه ، وفيه حمل المرأة أيضاً على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حمل قائل ذلك حديث من غسل واغتسل على رواية من روى غسل بالتشديد . قال النووي :

راح في الساعة الثانية فكأنما قَرَّبَ بَقَرَةً ومن راح في السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فكأنما قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ ، ومن راح في السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فكأنما قَرَّبَ دَجَاجَةً ، ومن راح في السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فكأنما قَرَّبَ بَيْضَةً فإذا خَرجَ الإمامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ . » .

ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب الأول وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد وثبت أيضاً عن جماعة من التابعين . وقال القرطبي إنه أنسب الأقوال فلا وجه لإدعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح ، ولعله أنه عني باطل في المذهب كذا في فتح الباري .

قوله : (ثم راح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الأولى .

قوله : (فكأنما قرب بدنة) : قال الحافظ في فتح الباري : أى تصدق بها متقرباً إلى الله ، وقيل المراد أن للبدنة في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب عن شرح له القربان لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للأمم السالفة ، وفي رواية الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة مثل المهجر كشل الذي يهدى بدنة ، فكأن المراد بالقربان في رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطيبي في لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر إليها كمن ساق الهدى إلى الكعبة . والمراد بالبدنة البعير ذكر أكان أو أُنثى ، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث . وقال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ، وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فن الإبل والبقر والغنم ، وحكى النووي عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقر والغنم وكأنه خطأ نشأ عن سقط انتهى كلام الحافظ .

قوله : (دجاجة) . فتح الدال أفصح من كسرهما كذا في الصحاح وحكى الضم ، قال الكرماني : فإن قلت : القربان إنما هو في النعم لا في الدجاجة والبيضة قلت معنى قرب ههنا تصدق متقرباً إلى الله تعالى بها . وقال العيني : وفيه إطلاق القربان على الدجاجة والبيضة لأن المراد من التقرب التصديق ويجوز التصديق بالدجاجة والبيضة ونحوهما .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وسمرة .

قوله : (يستمعون الذكر) أى الخطبة قال النووي : مذهب مالك وكثير من أصحابه والقاضى حسين وإمام الحرمين : أن المراد بالساعات هنا لحظات لطيفة بعد زوال الشمس والروح عندهم بعد زوال الشمس وادعوا أن هذا معناه فى اللغة ، ومذهب الشافعى وجماهير أصحابه وجماهير العلماء استحباب التبكير إليها أول النهار والرواح يكون أول النهار وآخره . قال الأزهري : لغة العرب الرواح الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو فى الليل وهذا هو الصواب الذى يقتضيه الحديث والمعنى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الملائكة تكتب من جاء فى الساعة الأولى وهو كالمهدى بدنة ، ثم من جاء فى الساعة الثانية ، ثم الثالثة ثم الرابعة ، ثم الخامسة ؛ وفى رواية التساوى السادسة فإذا خرج الإمام طووا الصحف ولم يكتبوا بعد ذلك أحداً ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بعد الزوال وهو بعد انفصال السادسة فدل على أنه لا شئ من الهدى والفضيلة لمن جاء بعد الزوال ، وكذا ذكر الساعات إنما كان للحث على التبكير إليها والترغيب فى فضيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها بالاستئغال بالنفل والذكر ونحوه ، وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لأن النداء يكون حينئذ ويحرم التخلف بعد النداء انتهى كلام النووي .

قوله : (وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وسمرة) أما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه مرفوعاً بلفظ قال تبعث الملائكة على أبواب المساجد يوم الجمعة يكتبون بحمى الناس فإذا خرج الإمام طويت الصحف ورفعت الأقلام فتقول الملائكة بعضهم لبعض : ما حبس فلانا ؟ فتقول الملائكة اللهم إن كان ضالا فاهده ، وإن كان مريضاً فاشفه ، وإن كان عاثلاً فاغنه ، وأما حديث سمرة وهو ابن جندب فأخرجه ابن ماجه بإسناد حسن بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب مثل الجمعة ثم التبكير كأجر البقرة كأجر الشاة حتى ذكر الدجاجة وفى الباب أحاديث عديدة ذكرها الحافظ المنذرى فى الترغيب والترهيب .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

٣٥٤ — باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر

٤٩٨ — حدثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسى بن يونس عن محمد ابن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد يعني الضمري وكانت له صحبة فيما زعم محمد بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاوناً بها طبع الله على قلبه » .

قوله : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه مالك في الموطأ والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

باب ما جاء في ترك الجمعة بغير عذر

قوله : (حدثنا علي بن خشرم) بالخاء والشين المعجمتين على وزن جعفر ثقة من صفار العاشرة (عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام من السادسة (عن عبيدة بن سفيان) بفتح العين وكسر الموحدة الحضرمي المدني ثقة من الثالثة (عن أبي الجعد) ذكرها ابن حبان في الثقات ان اسمه دأرع ، وقال أبو أحمد الحاكم في السكني : وأبو عبد الله بن مندة إن اسمه عمرو بن بكر وقيل إن اسمه جنادة ولم يرو عنه إلا عبيدة بن سفيان . كذا في قوت المقتضى وقال : يعني الضمري بفتح الصاد المعجمة وسكون الميم منسوب إلى ضمرة بن بكر بن عبد مناف قاله في جامع الأصول وكذا في المغني (وكانت له صحبة فيما زعم محمد ابن عمرو) يعني أن أبا الجعد كان صحابياً فيما قال محمد بن عمرو قال الحافظ في التقریب : صحابي حدث قيل قتل يوم الجمل .

قوله : (تهاوناً بها) قال العراقي المراد بالتهاون الترك عن غير عذر والمراد بالطبع أنه يصير قلبه قلب منافق انتهى ، وقال الطيبي أي إهانة والظاهر هو ما قال العراقي والله تعالى أعلم . قال الشيخ عبد الحق في اللبغات : الظاهر أن المراد بالتهاون

وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وسمرة .

قال أبو عيسى : حديث أبي الجعد حديث حسن .

قال : وسألتُ محمداً عن اسم أبي الجعد الضمري فلم يعرف اسمه .
وقال : لا أعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث .

التكاسل وعدم الجد في أدائه لا الإهانة والاستخفاف فإنه كفر ، والمراد بيان كونه معصية عظيمة .

قوله : (طبع الله على قلبه) أى ختم على قلبه بمنع إيصال الخير إليه ، وقيل كتبه منافقاً كذا في المرقاة .

قوله : (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجة بلفظ : لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين (وابن عباس) أخرجه الشافعي والبيهقي بلفظ : من ترك جمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحي ولا يبدل (وسمرة) بن جندب أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان والحاكم بلفظ : من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار فإن لم يجد فبنصف دينار . وروى أبو يعلى عن ابن عباس من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الإسلام وراء ظهره ، قال الحافظ في التلخيص : رجاله ثقات .

قوله . (حديث أبي الجعد حديث حسن) قال الحافظ في التلخيص : وصححه ابن السكن عن هذا الوجه . قال وفي الباب عن جابر بلفظ : من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع على قلبه ، رواه النسائي وابن ماجة وابن خزيمة والحاكم ، وقال الدارقطني إنه أصح من حديث أبي الجعد ، واختلف في حديث أبي الجعد على أبي سلة ف قيل عنه هكذا وهو الصحيح ، وقيل عن أبي هريرة وهو وهم قاله الدارقطني في العلل انتهى .

قال أبو عيسى : ولا نعرفُ هذا الحديثَ إلاَّ من حديثِ محمد بن عمرو .

٣٥٥ - باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة

٤٩٩ - حدثنا عبد بن حميد ومحمد بن مَدْوِيَّة قالوا حدثنا الفضل ابن دُكَيْنٍ أخبرنا إسرائيل عن ثوير عن رجلٍ من أهل قُبَاء عن أبيه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : أُمَرْنَا النبي صلى الله عليه وسلم أن نَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْ قُبَاء .

قوله : (إلا هذا الحديث) قال السيوطي : بل له حديثان أحدهما هذا والثاني ما أخرجه الطبراني فذكر بإسناده عن أبي الجعد الضمري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تشد الرحال إلا إلى المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى انتهى . وقال الحافظ في التلخيص : وذكر له البزار حديثاً آخر وقال لا نعلم له إلا هذين الحديثين .

باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة أى من كم مسافة يؤتى إليها .

قوله : (ومحمد بن مَدْوِيَّة) بفتح الميم وتشديد الدال المهملة قال في التقريب محمد بن أحمد بن الحسين بن مَدْوِيَّة بميم وثقليل القرشي صدوق من الحادية عشر ، (حدثنا الفضل بن دُكَيْنٍ) بضم الدال وفتح الكاف (عن ثوير) مصغراً ابن أبي فاختة سعيد بن علاقة الكوفي أبو الجهم ضعيف روى بالرفض مقبول من الرابعة كذا في التقريب ، وقال الذهبي في الميزان قال الدارقطني : متروك ، وروى أبو صفوان الثقفى عن الثورى قال : ثوير ركن من أركان الكذب ، وقال خ تركه يحيى وابن مهدى (عن رجل من أهل قباء) هذا الرجل مجهول لا يعرف اسمه (أن نَشْهَدَ الجمعة من قبا) بضم قاف وخفة موحدة مع مد وقصر موضع بميلين أو ثلاثة من المدينة .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء .
وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجمعة على من آواه الليل إلى أهله » .

وهذا حديثٌ إسناده ضعيفٌ ، إنما يروى من حديث معارك بن عباد

قوله : (ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء) أما حديث الباب فهو ضعيف من وجهين لأن في سنده ثوير بن فاخنة وهو ضعيف كما عرفت ولأنه يروى عن رجل من أهل قباء وهو مجهول ، وروى ابن ماجه عن ابن عمر رضى الله عنه قال إن أهل قباء كانوا يجمعون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ، وفي سنده عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف ، وقد ثبت أن أهل العوالى يصلون الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح ، وفي التلخيص الحبير روى البيهقي أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون بالمدينة قال : ولم ينقل أنه أذن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة ولا في القرى التى بقرىها انتهى .

قوله : (آواه الليل إلى أهله) فى النهاية يقال أويت إلى المنزل وأويت غيرى وأويته ، وفى الحديث من المتعدي قال المظهر أى الجمعة واجبة على من كان بين وطنه وبين الموضع الذى يصل فيه الجمعة مسافة يمكنه الرجوع بعد أداء الجمعة إلى وطنه قبل الليل كذا فى المرقاة . قال الحافظ فى الفتح بعد ذكر هذا الحديث ما لفظه : والمعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعى من أول النهار وهو بخلاف الآية انتهى .
(هذا حديث إسناده ضعيف) ، وروى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : إنما الغسل على من يجب عليه الجمعة والجمعة على من بات أهله قال الحافظ معنى قوله والجمعة على من بات أهله أن الجمعة تجب عنده على من يمكنه الرجوع إلى موضعه قبل دخول الليل فن كان فوق هذه المسافة لا تجب عليه عنده .

عن عبد الله بن سعيد المقبري . وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله ابن سعيد المقبري في الحديث .

واختلف أهل العلم على من تجب عليه الجمعة ، فقال بعضهم : تجب الجمعة على من آواه الليل إلى منزله . وقال بعضهم : لا تجب الجمعة إلا على من سمع النداء ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق .

قوله : (من حديث معارك بن عباد) في التقريب ، معارك بضم أوله وآخره كاف ابن عباد أو ابن عبد الله العمدي بصري ضعيف من السابعة انتهى ، وقال الذهبي في الميزان قال البخاري منكر الحديث .

قوله : (عن عبد الله بن سعيد المقبري) قال الحافظ في التقريب متروك .

قوله : (قال بعضهم تجب الجمعة على من آواه الليل إلى منزله) ، وهو قول عبد الله بن عمر وأبي هريرة وأنس والحسن وعطاء ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي قالوا إنها تجب على من يؤويه الليل إلى أهله ، واستدلوا بحديث أبي هريرة المذكور قال العراقي إنه غير صحيح فلا حجة فيه كذا في النيل .

قوله : (وقال بعضهم لا تجب الجمعة إلا على من سمع النداء) ، واستدلوا بما رواه أبو داود عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الجمعة على كل من سمع النداء . قال أبو داود : وروى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وإنما أسنده قبيصة .

قوله : (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) وحكاية ابن العربي عن مالك . وروى ذلك عن عبد الله بن عمرو راوى الحديث المذكور في النيل ، قلت : ظاهر حديث عبد الله بن عمرو المذكور يدل على عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء : سواء كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة ، أو في خارجه ، لكن قال الحافظ في فتح الباري : والذي ذهب إليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء

سمعتُ أحمدَ بنَ الحسنِ يقولُ : كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَذَكَرُوا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : فِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ .

٥٠٠ — حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ أَخْبَرَنَا مُعَارِكُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ » فَغَضِبَ عَلَى أَحْمَدُ ، وَقَالَ : اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ . وَإِنَّمَا فَعَلَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَعِدْ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئًا وَضَعْفُهُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ .

أَوْ كَانَ فِي قُوَّةِ السَّمْعِ سِوَاهُ كَانَ دَخَلَ الْبَلَدَ أَوْ خَارَجَهُ أَنْتَهَى ، وَقَدْ حَكَى الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُمْ يُوجِبُونَ الْجُمُعَةَ عَلَى أَهْلِ مِصْرَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا النِّدَاءَ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ : (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ) ، هَذَا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ هَذَا هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جَنْدُبِ التِّرْمِذِيِّ أَبُو الْحَسَنِ الْحَافِظُ الْجَوَالِ كَانَ مِنْ تَلَامِذَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ ، وَكَانَ أَحَدَ أَوْعِيَةِ الْحَدِيثِ مَاتَ سَنَةَ ٢٦٠ سِتِينَ وَمِائَتَيْنِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِ .

قَوْلُهُ : (حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ أَنْ نَصِيرَ) بِضْمِ النَّونِ الْفَسَاطِيطِيُّ التَّنِيسِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ ضَعِيفٌ كَانَ يَقْبَلُ التَّلْفِينَ مِنَ النَّاسِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ وَقَاتِلُ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا التِّرْمِذِيُّ وَكَذَا قَاتِلُ قَوْلِهِ فَغَضِبَ عَلَى هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ .

قَوْلُهُ : (اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَالتَّكْرَارِ لِلتَّأْكِيدِ أَيْ اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ يَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنْ رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ فِي سَنَدِهِ ثَلَاثَةٌ ضَعْفَاءُ

٣٥٦ - باب ما جاء في وقت الجمعة

٥٠١ - حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا سريج بن النعمان أخبرنا
فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن التميمي عن أنس بن مالك « أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس » .

٥٠٢ - حدثنا يحيى بن موسى أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا
فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن التميمي عن أنس بن نحوه .
وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وجابر والزبير بن العوام .

الأول الحجاج بن نصير وهو ضعيف ، والثاني معارك وهو أيضاً ضعيف ،
والثالث عبد الله بن سعيد المقرئ وهو أيضاً ضعيف .

قوله : (وإنما فعل به أحمد الخ) هذا قول الترمذي .

باب ما جاء في وقت الجمعة

قوله : (أخبرنا سريج) بالتصغير ابن نفعان الجوهري أبو الحسن البغدادي
أصله من خراسان ثقة يهيم قليلاً من كبار العاشرة وعن عثمان بن عبد الرحمن التميمي
المدني ثقة .

قوله : (حين تميل الشمس) أي إلى المغرب وتزول من استوائها يعني بعد
تحقق الزوال ، قال الحافظ في فتح الباري : فيه إشعار بمواظبة صلى الله عليه وسلم
على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس انتهى .

قوله : (وفي الباب عن سلمة بن الأكوع) أخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي
بلفظ : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل
نستظل به . وفي رواية لسلمة كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت
الشمس ثم نرجع بتبع النبي (وجابر) أخرجه مسلم والنسائي بلفظ : كنا نصلي

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح . وهو الذي أجمع عليه أكثر أهل العلم : أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس كوقت الظهر . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق .

ورأى بعضهم أن صلاة الجمعة إذا صليت قبل الزوال أنها تجوز أيضاً .

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فزجج نواضحنا ، قال حسن يعني ابن عياش فقلت لجمعفر في أي ساعة تلك قال : بعد زوال الشمس (والزبير بن العوام) أخرجه أحمد بلفظ : كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف فنبتدر في الآجام فما نجد من الظل إلا قدر موضع أقدامنا قال يزيد بن هارون الآجام الآطام .

قوله : (حديث أنس حديث حسن صحيح) ورواه البخاري وأبو داود .

قوله : (وهو الذي عليه أكثر أهل العلم أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس) واستدلوا بحديث الباب وما في معناه قال النووي : قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فن بعدهم : لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق فجوزاها قبل الزوال وروى في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور ، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها انتهى .

قوله : (ورأى بعضهم أن صلاة الجمعة إذا صليت قبل الزوال أنها تجوز أيضاً) أي كما تجوز بعد الزوال واستدلوا بأحاديث منها حديث أنس : كنا نبكر بالجمعة ونقبل بعد الجمعة ، أخرجه البخاري (قال الحافظ ظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكراً النهار لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدأون بالصلاة قبل القيولة بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فإنهم كانوا يقبلون ثم يصلون لمشروعية الإبراد انتهى .

وقال أحمد : ومن صلاها قبل الزوال فإنه لم ير عليه إعادة .

٣٥٧ - باب ما جاء في الخطبة على المنبر

٥٠٣ - حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس أخبرنا عثمان بن

ومنها حديث سهل بن سعد رضى الله عنه : ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة . رواه الجماعة ، ووجه الاستدلال به أن الغداء والقيلولة محلها قبل الزوال وحكوا عن ابن قتيبة أنه قال : لا يسمى غداء ولا قائلة بعد الزوال ، وأجاب عنه النووي وغيره بأن هذا الحديث وما في معناه محمول على المبالغة في تعجيلها وأنهم كانوا يؤجلون الغداء والقيلولة في هذا اليوم إلا ما بعد صلاة الجمعة ندبوا إلى التبرير إليها فلم يشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التبرير إليها .

ومنها أثر عبد الله بن سيدان قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد اتصف النهار ، وأجاب عنه الحافظ بن حجر وغيره بأن عبد الله بن سيدان غير معروف العدالة . قال ابن عدى شبه المجهول ، وقال البخاري لا يتابع على حديثه بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس ، استأذنه قومي ، وأستدل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم : إن هذا يوم جعله الله عيداً للسلين ، قال فلما ساءم عيداً جازت الصلاة فيه في وقت العيد كالفطر والأضحية ، وتعقب بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشتمل على جميع أحكام العيد بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقاً سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة .

والظاهر المعول عليه هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، وأما ما ذهب إليه بعضهم من أنها تجوز قبل الزوال فليس فيه حديث صحيح صريح والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في الخطبة على المنبر

أى مشروعيتهما ولم يقيدوها بالجمعة ليتناولوها ويتناول غيرها .
قوله : (حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس) الصيرفي الباهلي البصري

عمر ويحيى بن كثير أبو غسان العنبري قالوا حدثنا معاذ بن العلاء عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب إلى جذع ، فلما اتخذ المنبر حن الجذع حتى أتاه فالتزمه فسكن » .

وفي الباب عن أنس وجابر وسهل بن سعد وأبي بن كعب وابن عباس وأم سلمة .

ثقة حافظ من العاشرة (أخبرنا عثمان بن عمر) بن فارس العبدى بصرى أصله من بخارى ثقة من التاسعة (ويحيى بن كثير أبو غسان العنبري) مولاهم البصرى ثقة من التاسعة (حدثنا معاذ بن العلاء) بن عمار المازنى أبو غسان البصرى صدوق من السابعة (وكان يخطب إلى جذع) أى مستنداً إلى جذع وهو واحد جذوع النخلة .

قوله (حن الجذع) أى صوت مشتاقاً إليه ، وأصل الحنين ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها .

قوله (وفي الباب عن أنس) أخرجه البخارى فى الاعتصام وفى الفتن وفيه خطب النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر (وجابر) أخرجه البخارى وفيه قصة اتخاذ المنبر وصياح النخلة (وسهل بن سعد) أخرجه البخارى وفيه قصة عمل المنبر (وأبي بن كعب) أخرجه ابن ماجه ورواه عبد الله من زياداته فى المسند وفيه رجل لم يسم وعبد الله بن محمد بن عقيل وفيه كلام وقد وثق (وابن عباس) أخرجه الطبرانى فى الكبير مرفوعاً بلفظ : كان يخطب يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الاضحى على المنبر الحديث وفيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف وبقية رجاله موثقون كذا فى مجمع الزوائد (وأم سلمة) أخرجه الطبرانى فى الكبير مرفوعاً بلفظ : كان يخطب إلى جذع المسجد فلما صنع المنبر حن الجذع إليه فاعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم فسكن ، قال فى مجمع الزوائد : رجاله موثقون .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن غريب صحيح .
ومعاذ بن العلاء هو بصرى أخو أبي عمرو بن العلاء .

٣٥٨ — باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين

٥٠٤ — حدثنا حميد بن مسعدة البصرى أخبرنا خالد بن الحارث
أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يخطب يوم الجمعة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب . قال : مثل ما يفعلون
اليوم » .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن غريب صحيح) أخرجه مطولا من
طريق أبي حباب الكلبي وهو ثقة لكنه مدلس وقد عنعنه كذا في مجمع الزوائد .

باب ما جاء في الجلوس بين الخطبتين

قوله (حدثنا حميد بن مسعدة) بضم الحاء المهمة بصرى صدوق من العاشرة .
قوله (كان يخطب يوم الجمعة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب) فيه مشروعية
الجلوس بين الخطبتين واختلف في وجوبه فقال الشافعي إنه واجب ، وذهب
أبو حنيفة ومالك إلى أنه سنة وليس بواجب كجلسة الاستراحة في الصلاة عند
من يقول باستحبابها . وقال ابن عبد البر : ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء
الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة لا شيء على من تركها كذا
في عمدة القارى . واستدل الشافعي على وجوبه لمواظبته صلى الله عليه وسلم
على ذلك من قوله : صلوا كما رأيتموني أصلى . قال ابن دقيق العيد . يتوقف
ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة وإلا فهو استدلال
بمجرد الفعل كذا في فتح البارى : وروى هذا الحديث أبو داود بلفظ يقوم
فيخطب ثم يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فيخطب وأستفيد من هذا أن حال الجلوس
بين الخطبتين لا كلام فيه : قال الحافظ ابن حجر : لكن ليس فيه نفي أن يذكر
الله أو يدعو سرا انتهى .

وفي الباب عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة .
قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وهو الذي
رآه أهل العلم أن يفصل بين الخطبتين بجلوس .

٣٥٩ - باب ما جاء في قصر الخطبة

٥٠٥ - حدثنا قتيبة وهناد قال أخبرنا أبو الأحوص عن سمالك

إعلم أنه لم يرد تصريح مقدار الجلوس بين الخطبتين في حديث الباب وما رأيت
في حديث غيره . وذكر ابن التين أن مقداره كالجلسة بين السجدين وعزاه لابن
القاسم وجزم الرافعي وغيره أن يكون بقدر سورة الإخلاص .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني
من رواية الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :
كان يخطب قائماً ثم يقعد ثم يقوم ثم يخطب كذا في عمدة القاري (وجابر بن
عبد الله) أخرجه البخاري (وجابر بن سمرة) رواه الجماعة إلا البخاري
والترمذي .

قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) أخرجه أبو داود من طريق
النخعي عن نافع عن ابن عمر ، قال المنذري في إسناده العمري وهو عبد الله
ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه مقال انتهى .
قلت : وفي إسناده الترمذي عبيد الله بن عمر مصغراً وهو ثقة .

باب ما جاء في قصر الخطبة

بكسر القاف وفتح الصاد ، قال في القاموس القصر كعنب خلاف الطول .
قوله (أخبرنا أبو الأحوص) هو سلام بن سليم الكوفي قال ابن معين
ثقة متقن .

ابن حَرْبٍ عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ « كُنْتُ أَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا » .

وفى البابِ عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وابنِ أَبِي أُوْفَى .

قوله (فكانت صلاته قصدا) أى متوسطة بين الإفراط والتفريط من التقصير والتطويل .

فإن قلت : حديث جابر هذا يناقى حديث عمار مرفوعاً : إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فاطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة ، رواه مسلم . قلت : قال القارى فى المراجعة : لا تنافى بينهما فإن الأول دل على الاقتصاد فيهما والثانى على اختيار المزية فى الثانية منهما انتهى . وقال النووى فى شرح مسلم : لا مخالفة لأن المراد بحديث عمار أن الصلاة تكون طويلة بالنسبة إلى الخطبة لا تطويلا يشق على المأمومين ، وهى حينئذ قصد أى معتدلة والخطبة قصد بالنسبة إلى وضعها انتهى . وقال العراقى فى شرح الترمذى : أو حيث احتج إلى التطويل لإدراك بعض من تخلف قال وعلى تقدير تعذر الجمع بين الحديثين يكون الأخذ فى حقنا بقوله لأنه أول لا بفعله لاحتمال التخصيص انتهى . قوله (وخطبته قصدا) .

فإن قلت : هذا يناقى حديث أبى زيد قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر فنزل فصلى ، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر ، ثم نزل فصلى ، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس فأخبرنا بما كان وبما هو كائن . رواه مسلم .

قلت : لا تنافى بينهما لورود ما فى حديث أبى زيد نادراً اقتضاه الوقت ولكونه بياناً للجواز وكأنه كان واعظاً والكلام فى الخطب المتعارفة . قاله القارى .

قوله (وفى الباب عن عمار بن ياسر) أخرجه مسلم وتقدم لفظه (وابن أبى أوفى) أخرجه النسائى بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل الصلاة ويقصر الخطبة قال العراقى فى شرح الترمذى إسناده صحيح .

قال أبو عيسى : حديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح .

٣٦٠ - باب ما جاء في القراءة على المنبر

٥٠٦ - حدثنا قتيبة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك » .
وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن سمرة .

قال أبو عيسى : حديث يعلى بن أمية حديث حسن غريب صحيح ، وهو حديث ابن عيينة .

قوله (حديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري وأبا داود كذا في المتنق .

باب ما جاء في القراءة على المنبر

قوله (يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك) أى يقول الكفار لمالك خازن النار (يا مالك ليقتل علينا ربك ، أى بالموت والمعنى سل ربك أن يقتل علينا ، يقولون هذا لشدة ما بهم فيجابون بقوله (إنكم ماكثون) ، أى خالدون : واستدل به على مشروعية القراءة في الخطبة وسيجيء ذكر الاختلاف في وجوبها .
قوله (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه البزار بلفظ : خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدى في السكامل : خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة (وجابر بن سمرة) أخرجه الجماعة إلا البخاري والترمذي وفيه : ويقرأ آيات ويذكر الناس .

قوله (حديث يعلى بن أمية حديث غريب صحيح) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

وقد اختار قومٌ من أهل العلم أن يقرأ الإمامُ في الخطبةِ آياً من القرآن .
قال الشافعيُ : وإذا خطبَ الإمامُ فلم يقرأ في خطبته شيئاً من القرآن
أعاد الخطبة .

قوله (آياً من القرآن) بمد الهمزة جمع آية .

قوله (أعاد الخطبة) قال الشوكاني في النيل : ذهب الشافعي إلى وجوب
الوعظ وقراءة آية ، وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وهو الحق . قال وقد
اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال .

الأول : في إحداها لا بعينها ، وإليه ذهب الشافعي وهو ظاهر إطلاق
الأحاديث .

والثاني : في الأولى ، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي ، واستدلوا بما
رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلًا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى
ويثنى عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل . وكان أبو بكر
وعمر يفعلانه .

والثالث أن القراءة مشروعة يهمل جميعاً وإلى ذلك ذهب العراقيون من
أصحاب الشافعي .

والرابع في الخطبة الثانية دون الأولى ، ويدل له ما رواه النسائي عن جابر
بن سمرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم
ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل . قال العراقي إسناده صحيح . وأجيب عنه
بأن قوله ويقرأ آيات ويذكر الله معطوف على قوله يخطب لا على قوله يقوم .
والظاهر من أحاديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يلزم قراءة سورة
أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه ومرة هذه
الآية ومرة هذه انتهى .

٣٦١ - باب في استقبال الإمام إذا خطب

٥٠٧ - حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي أخبرنا محمد بن الفضل ابن عطية عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا » .

وفي الباب عن ابن عمر .

باب في استقبال الإمام إذا خطب

قوله (حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي) الرواجي صدوق راضى حديثه في البخارى مقرون بالغ ابن حبان فقال يستحق الترك (أخبرنا محمد بن الفضل ابن عطية) الكوفي نزيل بخارى كذبوه من الثامنة مات سنة ١٨٠ ثمانين ومائة كذا في التقريب .

قوله (استقبلناه بوجوهنا) قال ابن الملك أى توجهناه ، فالسنة أن يتوجه القوم الخطيب والخطيب القوم انتهى . قال أبو الطيب المدنى فى شرح الترمذى أى لا بالتحلق حول المنبر لما سبق من المنع عنه يوم الجمعة بل بالتوجه إليه فى الصفوف ويؤيده ماراوه البخارى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى خطبة العيد ولفظه : فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم . وأما حديث أبى سعيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس يوماً على المنبر وجلسنا حوله ، رواه البخارى فيمكن حمله على غير الجمعة والعيد .

قوله (وفى الباب عن ابن عمر) أخرجه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى سننه بلفظ قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دنا من منبره يوم الجمعة سلم على من عنده فإذا صعد استقبل الناس بوجهه ، لفظ البيهقى وضعفه وقال الطبرانى : فإذا صعد

وَحَدِيثُ مَنْصُورٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ يَسْتَحِبُّونَ اسْتِقْبَالَ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ . وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

شَيْءٌ .

الْمَنْبَرِ تَوَجَّهَ إِلَى النَّاسِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ كَذَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ عَلَى الْمَنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ : أُرْجُو أَنْ يَكُونَ مُتَصِلًا ، قَالَ : وَالِدِي لَا صَحْبَةَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِأَبِيهِ جَدُّهُ أَبُو أَبِيهِ فَلَهُ صَحْبَةٌ عَلَى رَأْيِ بَعْضِ الْحَفَازِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَذَا فِي النَّيْلِ .

قَوْلُهُ (وَمُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ) قَالَ الطَّبْرِيُّ أَيْ ذَاهِبُ حَدِيثِهِ غَيْرُ حَافِظٍ لِلْحَدِيثِ وَهُوَ عَطَفَ بَيَانَ لِقَوْلِهِ ضَعِيفٌ (عِنْدَ أَصْحَابِنَا) أَيْ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ ضَعِيفٌ وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ وَقَالَ : وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ .

قَوْلُهُ (وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ) وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ فِي شَرْحِ الْمَنِيَةِ : يَسْتَحِبُّ لِلْقَوْمِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْإِمَامَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ لَكِنِ الرَّسْمُ الْآنَ أَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ لِلْحَرَجِ فِي تَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ لِكَثْرَةِ الزَّحَامِ . قَالَ الْقَارِي لَا يُلْزَمُ مِنْ اسْتَقْبَالِهِمُ الْإِمَامَ تَرْكُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عَلَى مَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْآتِي فِي أَوَّلِ بَابِ الْعَمِيدِ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صَفُوفِهِمْ . نَعَمْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَعَذَّرٌ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ انْتَهَى مَا فِي الْمَرْقَاةِ .

قَوْلُهُ (وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ) قَالَ الْحَافِظُ

٣٦٢ — باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب

٥٠٨ — حدثنا قتيبة أخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصليت ؟ قال لا قال : فقم فاركع » .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح .

٥٠٩ — حدثنا محمد بن أبي عمر أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد

في فتح الباري بعد نقل كلام الترمذي هذا يعني صريحاً وقد استنبط المصنف يعني البخاري من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله استقبال الناس الإمام ، ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسبب كلامه يقتضي نظرهم إليه غالباً ولا يعسكر على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والإنصات عندها انتهى كلام الحافظ .

باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب

قوله (إذ جاء رجل) هو سليك بمهمة مصغراً العطفاني (قم فاركع) أي قم فصل وفي بعض النسخ فاركع ركعتين وفي رواية للبخاري قم فصل ركعتين .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة في رواية : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما . رواه أحمد ومسلم وأبو داود . وفي رواية إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين ، متفق عليه كذا في المتن .

ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري دخل يوم الجمعة ومروان يخطب فقام يصلي ، فجاء الحرس ليجلسوه فأبى حتى صلى ، فلما انصرف أتينا فقلنا : رحمك الله إن كادوا ليقعوا بك فقال : ما كنت لأتزر كهما بعد شيء رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر أن رجلاً جاء يوم الجمعة في هيئة بذّة والنبي يخطب

قوله (عن عياض) بكسر العين المهملة وتخفيف التحتانية وآخره معجمة (بن عبد الله بن أبي سرح) بفتح السين المهملة وسكون الراء بعدها مهملة القرشي العامري المكي ثقة من الثالثة مات على رأس المائة .

قوله (ومروان يخطب) جملة حالية ، ومروان هذا هو مروان بن الحكم بن أبي العاص أمية أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستين ومات سنة خمس في رمضان وله ثلاث أو إحدى وستون سنة لا يثبت له صحبة من الثانية كذا في التقریب . وقال صاحب المشكاة في ترجمته : ولد مروان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل سنة اثنتين من الهجرة وقيل عام الخندق وقيل غير ذلك ، فلم ير النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفاه إلى الطائف فلم يزل بها حتى ولي عثمان فرده إلى المدينة فقدمها وابنه معه مات بدمشق سنة ٦٥ خمس وستين ، روى عن نفر من الصحابة وروى عنه نفر من التابعين منهم عثمان وعلى وعروة بن الزبير وعلى بن الحسين انتهى (فجاء الحرس) بفتح الحاء والراء قال في القاموس : حرسه حرساً وحراسة فهو حارس ج حرس وأحراس وحراس والحرسى واحد حرس السلطان وهم الحراس انتهى . وقال في الصراح : حرس بفتحين نكاهبان دركاه سلطان حراس ج حرسى يكي ازيشال انتهى (وليجلسوه) من الاجلاس والتجليس (إن كادوا ليقعوا بك) كلة إن مخففة من الثقيلة أى أن الشأن كادوا ليقعوا بك بالضرب كما هو الظاهر أو السب كذا في شرح الترمذى لأبي الطيب السندى .

قوله (أن رجلاً جاء) وهو سليك (في هيئة بذّة) بفتح الباء الموحدة وتشديد الذال المعجمة أى سيئة تدل على الفقر ، قال في القاموس بذذت كعلبت

يوم الجمعة فأمره فصلَّى ركعتين والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يخطبُ .
قال ابنُ أبي عمَرَ : كان ابنُ عُيَيْنَةَ يَصَلِّي ركعتين إذا جاءَ والإمامُ
يخطبُ ويأمرُ به ، وكان أبو عبد الرحمن المقرئ يراه .
قال أبو عيسى : وسمعتُ ابنَ أبي عمَرَ يقولُ : قال ابنُ عُيَيْنَةَ : كان محمدُ
ابنُ عجلان ثقةً مأموناً في الحديث .

بذاذة وبذاذاً وبذوذة سامت حالك ، وبأذ الهيئة وبذا رهثا انتهى فصلَّى ركعتين
والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب قال في متقى الأخبار : هذا يصرح بضعف
ماروى أنه أمسك عن خطبته حتى فرغ من الركعتين انتهى . قلت : أشار صاحب
المتقى إلى حديث أنس أخرجه الدارقطني بلفظ قال : جاء رجل ورسول الله صلى
الله عليه وسلم يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : قم فاركع ركعتين ،
وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته قال الدارقطني : أسنده عبيد بن محمد
العبدى عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ووهم فيه والصواب عن معتمر
عن أبيه كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معتمر ثم رواه من طريق أحمد
مرسلاً . وعبيد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم ، وإنما حكم عليه الدارقطني بالوهم
لخالفته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره (قال ابن أبي عمَرَ) هو محمد بن أبي
عمر شيخ الترمذى (وكان أبو عبد الرحمن المقرئ) اسمه عبد الله بن يزيد المكي
أصله من البصرة أو الأهواز ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة من التاسعة
وهو من كبار شيوخ البخارى كذا في التقريب (يراه) أى يعتقده ويجوزه (كان
محمد بن عجلان ثقة مأموناً) قال في التقريب : محمد بن عجلان المدنى صدوق إلا أنه
اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة . وقال الذهبي في الميزان فى ترجمته : وثقه أحمد
وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم وروى عباس عن ابن معين قال : ابن عجلان أوثق
من محمد بن عمرو ما يشك فى هذا أحد . وقال الحاكم أخرج له مسلم فى كتابه
ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد ، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا فى سوء حفظه
وقد بسط الذهبي فى ترجمته .

وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وسهل بن سعيد .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد الخدري حديث حسن صحيح .
والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وبه يقول الشافعي وأحمد
وإسحاق .

قوله (وفي الباب عن جابر) قال العراقي : إن قيل قد صدر المصنف بحديث
جابر فما وجه قوله : وفي الباب عن جابر بعد أن ذكره أولاً وما عادته أن يعيد
ذكر صحابي في الحديث الذي قدمه على قوله وفي الباب ، فالجواب لعله أراد
حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذي قدمه وهو ما رواه الطبراني من طريق الأعمش
عن أبي سفيان عن جابر قال : دخل النعمان بن نوفل ورسول الله صلى الله عليه
وسلم على المنبر يخطب يوم الجمعة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : صل ركعتين
وتجوز فيهما فإذا أتى أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين وليخففهما ،
كذا في قوت المعتزدي (وأبي هريرة) أخرجه ابن ماجه (وسهل بن سعيد)
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث أبي سعيد . وفي الباب أيضاً عن
سليك عند أحمد قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب
فليصل ركعتين خفيفتين ، ورواه أيضاً ابن عدى في الكامل .

قوله (حديث أبي سعيد الخدري حديث حسن صحيح) قال في المنتقى :
رواه الخمسة إلا أبا داود انتهى . وقال الحافظ في الفتح : ورواه ابن خزيمة
وصححه .

قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد
وإسحاق) واستدلوا بأحاديث الباب . قال النووي في شرح مسلم : هذه الأحاديث
كلها يعني التي رواها مسلم صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء
المحدثين أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب يستحب له أن يصلي
ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصلهما ، وأنه يستحب أن يتجوز فيهما
ليسمع بعدهما الخطبة . وحكى هذا المذهب عن الحسن البصري وغيره من
(٣ — تحفة الأحوذى — ٣)

وقال بعضهم : إذا دخل الإمامُ يخطبُ فإنه يجلسُ ولا يصلي . وهو قولُ سفيان الثوري وأهل الكوفة . والقولُ الأولُ أصحُّ .

المتقدمين وقال بعضهم (إذا دخل الإمام يخطب فإنه يجلس ولا يصلي ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة) قال النووي : قال القاضي وقال مالك والليث وأبو حنيفة والثوري وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصلحهما ، وهو مروى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم .

وحجتهم الأمر بالإنصات للإمام ، وتألوا أحاديث الباب بأنه كان عريانا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه ، وهو تأويل باطل يردده صريح قوله صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما ، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل ولا أظن عالما يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحاً فيخالفه انتهى . وقال الحافظ في الفتح قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمده المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً .

وتمتع بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضاً ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطال عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقاً ، فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال كقول ثعلبة بن أبي مالك : أدركت عمر وعثمان وكان الإمام إذا خرج تركنا الصلاة . وجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عني بذلك من كان داخل المسجد خاصة . قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : كل من نقل عنه يعني من الصحابة منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية وقد ورد فيها حديث يخصها فلا ترك بالاحتمال انتهى . ولم أقف على ذلك صريحاً عن أحد من الصحابة . وأما ما رواه الطحاوي عن عبد الله بن صفوان أنه دخل

المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع وعبد الله ابن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران ، فقال الطحاوي : لما لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه .

وتعقب بأن تركهم التسيير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ولم يقل به مخالفوهم انتهى . (والقول الأول أصح) فإنه يدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما ، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل . وكل ما أجاب به أهل القول الأول عن أحاديث الباب فهو غدوش .

ومن الأجوبة التي ذكروها أن هذا كان في حالة إباحة الأفعال في الخطبة قبل أن ينهى عنها ، قالوا ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم كلم هذا الرجل ، فكلامه مع هذا الرجل يدل على أنه قبل أن ينسخ في الخطبة ثم أمر بالإنصات والاستماع وترك الكلام حتى منع من أن يقول لصاحب أنصت .

وأجيب عنه بأن سليكاً متأخر الإسلام جداً ، فالقول بأن هذا كان قبل أن ينسخ الكلام في الخطبة باطل مردود على قائله : قال الحافظ في الفتح : قيل كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلاة . وتعقب بأن سليكاً متأخر الإسلام جداً ، وتحريم الكلام متقدم جداً . فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال انتهى .

ومنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غاطب سليكاً سككت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته ، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية ، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب .

وأجيب عنه بأن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه ، وقال إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو معضلاً كذا في فتح الباري وقال العيني في عمدة القاري معترضاً على هذا الجواب ما لفظه : المرسل حجة عندنا ، ويؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم قال أخبرنا أبو معشر

عن محمد بن قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه ثم عاد إلى خطبته انتهى .

قلت : الحديث المرسل وإن كان حجة عند الحنفية لكن المحقق أنه ليس بحجة كما تقرر في مقره ، لحديث سليمان التيمي المرسل ليس بحجة بل هو ضعيف ، ويضعفه أيضاً حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه الترمذي في هذا الباب بلفظ ، فصل ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، وهو حديث صحيح ، ويضعفه أيضاً حديث جابر رضي الله عنه : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما . رواه أحمد ومسلم وأبو داود ، وأما رواية ابن أبي شيبة فهي أيضاً مرسلة ومع إرسالها فهي ضعيفة ، قال الدارقطني بعد إخراجها . هذا مرسل لا تقوم به الحجة ، وأبو معشر اسمه نجيع وهو ضعيف انتهى . قال الحافظ في التقریب : نجيع بن عبد الرحمن السندي أبو معشر مشهور بكنية ضعيف من السادسة أسن واختلط انتهى .

فالخاتمة أنه لم يثبت بحديث صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عن الخطبة حين أمره أن يصلي ركعتين ، بل ثبت بالحديث الصحيح أنه صلى ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب .

ومنها أن ذلك كان قبل شروعه صلى الله عليه وسلم في الخطبة ، وقد بوب النسائي في سننه الكبير على حديث سليلك قال : باب الصلاة قبل الخطبة ، ثم أخرج عن أبي الزبير عن جابر قال : جاء سليلك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقام سليلك قبل أن يصلي فقال له صلى الله عليه وسلم : أركعت ركعتين ؟ قال لا ، قال قم فاركعهما . كذا في عمد القاري .

وأجيب عنه بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضاً فيكون كله بذلك وهو قاعد فلما قام ليصلي قام النبي صلى الله عليه وسلم للخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول . ويحتمل أيضاً أن يكون الراوي تجاوز في قوله قاعد ، لأن الروايات الصحيحة كلها مطبقة على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب كذا في فتح الباري . وقال العميني في عمدة القاري

معتزلاً على هذا الجواب ما لفظه : الأصل ابتداء قعوده ، وقعوده بين الخطبتين
محتمل فلا يحكم به على الأصل انتهى .

قلت : لا نسلم أن القعود الأول أصل والثاني محتمل ، بل نقول إن القعودين
كليهما أصل ، وعلى تقدير التسليم فالحكم بالمحتمل على الأصل متعين ههنا لأن
الروايات الصحيحة كلها مطبقة على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب ،
ثم قال العيني معتزلاً على قول الحافظ : ويحتمل أن يكون الراوي تجاوز الخ ما لفظه :
هذا ترويح لكلامه ونسبة الراوي إلى ارتكاب المجاز مع عدم الحاجة والضرورة
انتهى .

قلت : نسبة الراوي إلى ارتكاب المجاز ليس بلا حاجة وضرورة بل ذلك
لحاجة شديدة وقد بينها الحافظ بقوله لأن الروايات الصحيحة كلها مطبقة على أنه
دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب . فالحاصل أن لفظ قاعد في حديث جابر
إما يراد به القعود بين الخطبتين أو يقال إن الراوي تجاوز فيه ، وإلا فهذه الزيادة
شاذة مخالفة لسائر الروايات الصحيحة فهي غير مقبولة .

ومنها أن هذه الواقعة واقعة عين لا عموم لها ، فيحتمل اختصاصها بسليك ،
ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم : جاء
رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب والرجل في هيئة بذة فقال له أصليت ؟ قال
لا . قال صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة الحديث ، فأمره أن يصلي ليراه
بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه . ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحد أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذا الرجل دخل في المسجد في هيئة بذة فأمرته
أن يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيتصدق عليه .

قلت : هذا مردود ، فإن الأصل عدم الخصوصية ، والتعاليك بكونه صلى الله
عليه وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية . وما يدل على أن أمره
بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلاة
أيضاً في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين فدخل بهما في الثانية
فتصدق بأحدهما فهما النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . أخرجه النسائي وابن خزيمة
من حديث أبي سعيد أيضاً ، ولاحد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث

٥١٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ : رَأَيْتُ
الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ
ثُمَّ جَلَسَ .

إِنَّمَا فَعَلَ الْحَسَنُ اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ . وَهُوَ رَوَى عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ .

٣٣٣ — بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ

٥١١ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ
الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ أَنْصَتَ فَقَدْ لَفَا » .

مرات في ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء علة لا علة كاملة كذا
قال الحافظ في الفتح . والأمر كما قال الحافظ . كيف وقد ثبت في قصة سليك أنه
صلى الله عليه وسلم قال بعد قوله فاركعها وتجاوز فيهما : إذا جاء أحدكم يوم
الجمعة والإمام يخطف فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما كما عرفت فيما تقدم . والحاصل
أن ما أجاب أهل القول الأول عن أحاديث الباب فهو مخدوش ليس مما يلتفت
إليه وقد بسط الحافظ في الفتح الكلام في هذا المقام بسطا حسنا وأجاد فيه .

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ

قوله (والإمام يخطف) جملة حالية (أنصت) بصيغة الأمر من الإنصات
مقول القول (فقد لفا) وفي رواية الشيخين : إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت
والإمام يخطف فقد لغوت . قال الحافظ في الفتح : قال الأخفش : اللغو الكلام
الذي لا أصل له من الباطل وشبهه . قال ابن عرفة : اللغو السقوط من القول ،

وفي الباب عن ابن أبي أوفى وجابر بن عبد الله .
قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . والعمل

وقيل الميل من الصواب ، وقيل اللغو الآثم كقوله تعالى (وإذا مروا باللغو مروا كراما) وقال الزين بن المنير : انفقت أقوال المفسرين على أن اللغو مالا يحسن من الكلام . وقال النضر بن شميل : معنى لغوت خبت من الأجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعك ، وقيل صارت جمعك ظهراً . قال الحافظ : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً : ومن لنا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً . قال ابن وهب أحد رواة : أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة . ولأحمد من حديث علي مرفوعاً : من قال صه فقد تكلم ومن تكلم فلا الجمعة له . ولأبي داود نحوه ولأحمد والبزار من حديث ابن عباس مرفوعاً : من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالخمار يحمل أسفارا والذي يقول له أنصت ليست له الجمعة ، وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلة عن ابن عمر موقوفاً قال العلماء معناه لا الجمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه انتهى . وقال في بلوغ المرام بعد ذكر حديث ابن عباس مرفوعاً من تكلم يوم الجمعة الخ . رواه أحمد بإسناد لا بأس به وهو يفسر حديث أبي هريرة بمعنى حديث الباب .

قوله : (وفي الباب عن ابن أبي أوفى) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال : ثلاث من سلم منهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى من أن يحدث حدثاً يعني أدنى أو أن يتكلم أو أن يقول صه . قال العراقي ورجاله ثقات ، قال وهذا وإن كان موقوفاً فثله لا يقال من قبل الرأي لحكمه حكم الرفع (وجابر بن عبد الله) أخرجه أبو يعلى والطبراني قال العراقي ورجاله ثقات . وفي الباب أيضاً عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهم .

قوله : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه كذا في المتنق .

عليه عند أهل العلم : كَرِهُوا لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَقَالُوا إِنْ تَكَلَّمَ غَيْرُهُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِشَارَةِ .

واختلفوا في ردِّ السَّلامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ردِّ السَّلامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

قوله : (فرخص بعض أهل العلم في رد السلام وتشميت العاطس وهو قول أحمد وإسحاق) وقال العيني في شرح البخاري : وعن أبي حنيفة إذا سلم عليه يرده بقلبه ، وعن أبي يوسف يرد السلام ويشمت العاطس فيها ، وعن محمد يرد ويشمت بعد الخطبة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في قلبه انتهى .

قوله : (وكره بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم ذلك وهو قول الشافعي) وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة أحمد وإسحاق . قال العراقي وهو أولى بما نقله عنه الترمذي ، وقد صرح الشافعي في مختصر البويطي بالجواز فقال : ولو عطس رجل يوم الجمعة فشتمه رجل رجوت أن يسعه لأن التشميت سنة ، ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه لأن السلام سنة ورده فرض هذا لفظه ، وقال النووي في شرح المذهب إنه الأصح كذا في النيل . وقد كره الحنفية أيضا رد السلام وتشميت العاطس . وقال الشيخ عبد الحق في اللغات كره تشميت العاطس ورد السلام ، وعن أبي يوسف : لا يكره لأنهما فرض . والجواب أنهما فرضان في كل وقت إلا عند سماع الخطبة لعدم الإذن فيهما ، وكذا الحمد للعطسة ، وفي رد المنكر بالإشارة بالعين واليد لا يكره ، وهو الصحيح انتهى . وقال العيني في شرح البخاري ، وقال أصحابنا إذا اشتغل الإمام بالخطبة ينبغي للمستمع أن يجتنب ما يجتنبه في الصلاة لقوله تعالى « فاستمعوا له وأنصتوا » وقوله صلى الله عليه وسلم : إذا قلت لصاحبك أنصت الحديث . فإذا كان كذلك يكره له رد السلام وتشميت العاطس انتهى . وقد حكى العيني عن أبي حنيفة إذا سلم عليه يرده بقلبه كما تقدم .

قلت : وجه الاختلاف أن ههنا عمومات متعارضة ، فالنهي عن التكلم في حال الخطبة يعم كل كلام وكذا الأمر بالإنصات يعم السكوت عن كل كلام ، والأمر برد السلام وتشميت العاطس يعم جميع الأوقات ، وكذا الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره يعم جميع الأوقات ، فأبقى بعض أهل العلم الأول وخصص الثاني ، وخصص بعضهم الأول وأبقى الثاني على عمومته .

والأولى عندى في الجمع بين هذه العمومات المتعارضة أن يقال : المراد بالنهي عن التكلم في حال الخطبة النهي عن مكالمة الناس ، وكذا المراد بالإنصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله كما اختاره ابن خزيمة ، فإذا سكوت في حال الخطبة عن مكالمة الناس ورد السلام سرا في نفسه أو شمت العاطس سرا أوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره يسكون عاملا بكل ما ذكر من النهي والأمر ، وهذا كما قال الحنفية بجواز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سرا في نفسه في حال الخطبة عند قراءة الخطيب قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) قال العيني في البناية : فإن قلت توجه عليه أمران أحدهما صلوا عليه وسلموا ، والأمر الآخر قوله تعالى (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال مجاهد نزلت في الخطبة والاستغفال بأحدهما يفوت الآخر قلت إذا صلى في نفسه وأنصت وسكت يسكون آتيا بموجب الأمرين انتهى . هذا ما عندى والله تعالى أعلم .

وقال الفاضل اللكنوى في عمدة الرعاية : والحق أنه لا مانع من جواز كل ما منعه حالة سكنت الخطيب إذا لم يخل بالاستماع .

٣٦٤ - باب في كراهية التخطي يوم الجمعة

٥١٢ - حدثنا أبو كريب أخبرنا ريشدين بن سعد عن زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ » .

باب في كراهية التخطي يوم الجمعة

قال في الصراح : تخطيت رقاب الناس أى تجاوزتها .

قوله (عن زبّان) بفتح الزاى وشدة الموحدة (ابن فائد) بالفاء أبو جوين المصرى ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته (عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني) لا بأس به إلا فى رواية زبّان عنه كذا فى التقريب . وقال فى الميزان ضعفه ابن معين ، وقال ابن حبان فى الثقات لست أدرى أوقع التخليط منه أو من صاحبه زبّان بن فائد انتهى (عن أبيه) أى معاذ بن أنس الجهني وهو صحابى نزل مصر وبقى إلى خلافة عبد الملك .

قوله : (من تخطى) أى تجاوز (رقاب الناس) قال القاضى أى بالخطو عليها (يوم الجمعة) ظاهر التقييد يوم الجمعة أن الكراهة مختصة به ، ويحتمل أنه يكون التقييد خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس بخلاف سائر الصلوات فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون سائر الصلوات حكما . ويؤيد ذلك التعليل بالأذية وظاهر هذا التعليل أن ذلك يجرى فى مجالس العلم وغيرها ، ويؤيد أيضاً ما أخرجه الديلمى فى مسند الفردوس من حديث أبى أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تخطى حلق قوم بغير إذنهم فهو عاص ، ولكن فى إسناده جعفر ابن الزبير وقد كذبه شعبة وتركه الناس (اتخذ جسراً إلى جهنم) ، قال العراقى المشهر فى رواية هذا الحديث اتخذ على بنائه للفعول بضم التاء المشددة وكسر الحاء المعجمة بمعنى أنه يجعل جسراً على طريق جهنم ليوطأ ويتخطى كما تخطى رقاب الناس ؛ فإن الجزء من جنس العمل ، ويجوز أن يكون للبناء للفاعل أى

وفي الباب عن جابر .

قال أبو عيسى : حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد والعمل عليه عند أهل

أنه اتخذ لنفسه جسراً يمشى عليه إلى جهنم بسبب ذلك ، كقوله عليه السلام : من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، وفيه بعد ، والاول أظهر وأوفق للرواية . وقد ذكره صاحب مسند الفردوس بلفظ : من تخطى رقبة أخيه المسلم جعله الله يوم القيامة جسراً على باب جهنم للناس ، كذا في قوت المغتذي . وقال الطيبي والتوربشتي : ضعف المبنى للفعول رواية ودراية انتهى . قلت في كلام الطيبي والتوربشتي خلاف ما قال العراقي ، والظاهر الراجح عندي هو قول العراقي ويؤيده لفظ مسند الفردوس : جعله الله يوم القيامة جسراً والله تعالى أعلم .

قوله : (وفي الباب عن جابر) ، أخرجه ابن ماجة بلفظ أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فجعل يتخطى رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لإجلس فقد آذيت وآذيت ، وفي إسناده إسماعيل ابن مسلم المسكي وهو ضعيف . وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن بسر بمعنى حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وسكت عنه أبو داود والمنذري وصححه ابن خزيمة وغيره ، وعن أرقم بن الأرقم المخزومي مرفوعاً بلفظ : الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار . أخرجه أحمد والطبراني في الكبير وفي إسناده هشام بن زياد ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم ، وفي الباب أيضاً عن أبي الدرداء عند الطبراني في الأوسط ، وعن أنس عنده في الصغير والأوسط ، وعن عثمان بن الأزرق عنده في الكبير ، وذكر الشوكاني ألفاظ أحاديثهم في النيل مع الكلام عليها .

قوله : (حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني حديث غريب الخ) في إسناده رشدين بن سعد قال في التقريب ضعيف رجح أبو حاتم عليه ابن عليه ، وقال ابن يونس كان صالحاً في دينه فأدر كته غفلة الصالحين غلط في الحديث من الخامسة ،

العلم: كَرِهُوا أَنْ يَتَخَطَّى الرَّجُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رِقَابَ النَّاسِ وَشَدَّ دُؤَا فِي ذَلِكَ.
وقد تكلم بعض أهل العلم في رَشْدَيْنِ بْنِ سَعْدٍ وَضَعَهُ مِنْ قَبْلِ
حَفْظِهِ .

وقال الذهبي في الميزان كان صالحاً عابداً سيء الحفظ غير معتمد انتهى ، فحديث الباب ضعيف لكنه معتمد بأحاديث أخرى وقد ذكرنا بعضها ، (والعمل عليه عند أهل العلم كرهوا أن يتخطى الرجل يوم الجمعة رقاب الناس وشدوا في ذلك) حكى أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم ، وقال النووي في زوائد الروضة : إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة ، واقتصر أصحاب أحمد على الكراهة فقط ، وروى العراقي عن كعب الأحبار أنه قال : لأن أدع الجمعة أحب إلى من أن أتخطى الرقاب ، وقال المسيب : لأن أصلي الجمعة بالحرة أحب إلى من التخطي ، وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لأنه من رواية صالح مولى التوأمة عنه ، قال العراقي : وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الإمام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي . وهكذا أطلق النووي بالروضة ، وقيد ذلك في شرح المذهب فقال : إذا لم يجد طريقاً إلى المنبر أو المحراب إلا بالتخطي لم يكره لأنه ضرورة ، وروى نحو ذلك عن الشافعي ، وحديث عقبة بن الحارث قال : صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة العصر ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسائه الحديث يدل على جواز التخطي للحاجة في غير الجمعة ، فن خصص الكراهة بصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده ، ومن عمم الكراهة لوجود العلة المذكورة سابقاً في الجمعة وغيرها فهو محتاج إلى الاعتذار عنه ، وقد خص الكراهة بعضهم بغير من يتبرك الناس بمروره ويسرهم ذلك ولا يتأذون لزوال علة الكراهة التي هي التأذى كذا في النيل .

٣٦٥ - باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يُخطبُ

٥١٣ - حدثنا محمد بن حميد الرّازي والعباس بن محمد الدّوري قالا : أخبرنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال حدثني أبو مرحوم عن سهل بن معاذ عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يُخطبُ » .

باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يُخطبُ

قال الجزري في النهاية : الاحتباء هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما ، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب يقال احتبى يحتبى احتباء والاسم الحبوّة بالضم والكسر والجمع حباً وحباً .

قوله : (والعباس بن محمد الدوري) ، الخوارزمي نزيل بغداد أحد الحفاظ الأعلام روى عن أبي عبد الرحمن المقرئ وأبي داود الطيالسي وغيرهما ، وروى عنه أصحاب السنن الأربعة ، ولزم ابن معين وأخذ عنه المرح والتعديل ، وثقه النسائي وغيره مات سنة ٢٧١ إحدى وسبعين ومائتين ، (قالا أخبرنا أبو عبد الرحمن المقرئ) اسمه عبد الله بن يزيد المسكي أصله من البصرة والأهواز ثقة فاضل أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة من التاسعة وهو من كبار شيوخ البخاري ، (عن سعيد ابن أبي أيوب) الخزازي مولاهم المصري ثقة ثبت واسم أبي أيوب مقلاص ، (قال حدثني أبو مرحوم) اسمه عبد الرحيم بن ميمون المدني نزيل مصر ، قال الحافظ صدوق زاهد من السادسة (عن سهل بن معاذ) بن أنس الجهني .

قوله : (نهى عن الحبوّة) قال في القاموس احتبى بالثوب اشتمل أو جمع بين ظهره وساقيه بهامة ونحوها والاسم الحبوّة وبضم انتهى (يوم الجمعة والإمام يُخطبُ) ، قال الخطابي : إنما نهى عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجلب النوم ويعرض طهارته للانتقاض ، وقد ورد النهي عن الاحتباء مطلقاً غير مقيد بحال الخطبة ولا بيوم الجمعة لأنه مظنة لانكشاف عورة من كان عليه ثوب واحد .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن . وأبو مرحوم اسمه عبد الرحيم ابن ميمون .

وقد كرهه قوم من أهل العلم الحجة يوم الجمعة والإمام يخطب .
ورخص في ذلك بعضهم ، منهم عبد الله بن عمر وغيره . وبه يقول أحمد وإسحاق : لا يران بالحجة والإمام يخطب بأساً .

قوله : (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود . قال الشوكاني في النيل : في سنده سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين وتسلم فيه غير واحد وفي سنده أيضاً أبو مرحوم ضعفه ابن معين . وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به ، قال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة ، يعني والإمام يخطب ، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس وقد رواه بالنعنة عن شيخه عبد الله بن واقد ، قال العراقي لعله من شيوخه المجهودين ، عن جابر عند ابن عدى في الكامل وفي إسناده عبد الله بن ميمون القداح وهو ذاهب الحديث كما قال البخاري .

قوله : (وقد كرهه قوم من أهل العلم الحجة يوم الجمعة والإمام يخطب) . قال أبو داود في سننه : لم يبلغني أن أحداً كرهها إلا عبادة بن نسي انتهى . قال العراقي : وورد عن مكحول وعطاء والحسن أنهم كانوا يكرهون أن يحتبوا والإمام يخطب يوم الجمعة . رواه ابن أبي شيبه في المصنف ، قال ولكنه قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ، ونقل عنهم عدمها ، واستدلوا بأحاديث الباب . قال الشوكاني : وهي تقوى بعضها بعضاً . (ورخص في ذلك بعضهم الخ) قال أبو داود في سننه : وكان ابن عمر يحتب والإمام يخطب وأنس بن مالك وشرح وصمصمة بن صوحان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وإسماعيل بن محمد بن سعد ونعيم بن سلامة قال لا بأس بها انتهى .

وذهب أكثر أهل العلم كما قال العراقي إلى عدم الكراهة واستدلوا بما رواه أبو داود عن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال : شهدت مع معاوية فتح

٣٦٦ - باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر

٥١٤ - حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا هشيم أخبرنا حصين قال سمعت عمار بن ربيعة وبشر بن مروان يخطب ، فرفع يديه في الدعاء فقال عمار : قبح الله هاتين اليدين القصيرتين « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يزيد على أن يقول هكذا ، وأشار هشيم بالسبابة » .

بيت المقدس لجمع بنا ، فإذا جل من في المسجد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين والإمام يخطب ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى . قال الشوكاني : وفي إسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه لين ، وقد وثقه ابن حبان ، وأجابوا عن أحاديث الباب بأنها كلها ضعيفة ، وإن كان الترمذى قد حسن حديث معاذ بن أنس وسكت عنه أبو داود .

قلت : أحاديث الباب وإن كانت ضعيفة لكن يقوى بعضها بعضا ، ولا شك في أن الحبوطة جالبة للنوم ، فالأولى أن يحترز عنها يوم الجمعة في حال الخطبة هذا ما عندي والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر

قوله : (أخبرنا هشيم) . بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال ، (أخبرنا حصين) هو ابن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخر ، (قال سمعت عمار) بضم العين (ابن روية) براء موحدة مصغراً الثقة يكنى بأبي زهير صحابي نزل الكوفة (وبشر بن مروان يخطب) جملة حاليقوفي رواية مسلم أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه (فرفع يديه في الدعاء) ليس في رواية مسلم لفظ في الدعاء (فقال عمار قبح الله هاتين اليدين) بضم التحتية وفتح الدال المهملة وتشديد التحتية المفتوحة تصغير اليدين (القصيرتين) تصغير القصيرتين والظاهر أنه دعاء عليه وقيل لإخبار عن قبح صنعه (وما يزيد

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

٣٦٧ - بابُ ما جاء في أذانِ الجمعةِ

٥١٥ - حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ أخبرنا حمادُ بنُ خالدٍ الخياطُ عن ابنِ أبي ذئبٍ عن الزُّهريِّ عن السَّائبِ بنِ يزيدٍ قال : « كانَ الأذانُ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ وعمرَ إذا خَرَجَ الإمامُ أقيمتِ الصلاةُ ، فلما كانَ عثمانُ زادَ النداءَ الثالثَ على الزُّوراءِ » .

على أن يقول :) أى يشير ، والحديث يدل على كراهة رفع الأيدي على المنبر حال الدعاء .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم والنسائي .

باب ما جاء في أذان الجمعة

قوله : (عن السائب بن يزيد) . بن سعيد بن ثمامة السكندی وقيل غير ذلك في نسبه ويعرف بابن أخت النمر صحابي صغير له أحاديث قليلة وحججه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولاه عمر سوق المدينة مات سنة ٩١ إحدى وتسعين وقيل قبل ذلك وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة .

قوله : (كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إذا خرج الإمام) . أى للخطبة وجلس على المنبر (أقيمت الصلاة) ، كذا في النسخ المطبوعة في الهند . وقد ذكر أبو بكر ابن العربي في عارضة الأحوذى هذا الحديث بلفظ وإذا أقيمت الصلاة وهو الصحيح ، وكذلك وقع في رواية أبي عامر عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة : إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة ، وكذا لليثقي من طريق ابن أبي فنديك عن ابن أبي ذئب كذا في الفتح ، والمعنى كان الأذان في العهد النبوي وعهد أبي بكر وعمر أذانين أحدهما حين خروج الإمام وجلسه على المنبر والثاني حين إقامة الصلاة . فكان في عهدهم الأذانان فقط ولم يكن

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

الأذان الثالث ، والمراد بالأذنين الأذان الحقيقي والإقامة ، وفي رواية وكيع عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة : كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أذنين يوم الجمعة ، قال ابن خزيمة : قوله أذنين يريد الأذان والإقامة بمعنى تغليباً أو لاشتراكهما في الإعلام كذا في فتح الباري . (قلنا كان عثمان) أى خلافته أو كان خليفة (زاد النداء الثالث) ، قال الحافظ في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب : فأمر عثمان بالأذان الأول ونحوه للشافعي من هذا الوجه ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مزيداً يسمى ثالثاً وباعتبار كونه جعل مقدماً على الأذان والإقامة يسمى أولاً ، ووقع في رواية : أن التأذين بالثاني أمر به عثمان وتسميته ثانياً أيضاً متوجه بالنظر إلى الأذان الحقيقي لا الإقامة (على الزوراء) بفتح الزاء وسكون الواو بعدها راء ممدودة ، قال الإمام البخاري في صحيحه : الزوراء موضع بالسوق بالمدينة ، قال الحافظ : ما فسر به البخاري هو المعتمد ، وجزم ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب المسجد وفيه نظر لما في رواية ابن اسحاق عن الزهري عند ابن خزيمة وابن ماجة بلفظ : زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء ، وفي روايته عند الطبراني : فأمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء فكان يؤذن له عليها ، وفي رواية له من هذا الوجه : فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت كذا في الفتح ، وفيه أيضاً : زاد أبو عامر يعني ابن خزيمة عن ابن أبي ذئب ، ثبت ذلك حتى الساعة . وفي رواية يونس يعني عند البخاري بلفظ : ثبت الأمر كذلك ، والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر ، لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد ، وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة ، وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال : الأذان الأول يوم الجمعة بدعة ، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف

ذلك ، وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب انتهى .

تنبيه : قال بعض الحنفية : الأذان الثالث الذي هو الأول وجوداً إذا كانت مشروعيته باجتهاد عثمان وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت ، وعدم الإنكار صار أمراً مسنوناً نظراً إلى قوله صلى الله عليه وسلم ، عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين انتهى .

قلت : ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته صلى الله عليه وسلم قال القارى في المرقاة : فعليكم بسنتي أى بطريقتي الثابتة عنى واجباً أو مندوباً ، وسنة الخلفاء الراشدين فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي ، فالإضافة إليهم إما لعملهم بها أو لإستنباطهم واختيارهم إياها انتهى كلام القارى .

وقال صاحب سبيل السلام : أما حديث : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ، ومثله حديث : اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر ، أخرجه الترمذى وقال حسن ، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان ، وله طريق فيها مقال إلا أنه يقوى بعضها بعضاً ، فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته صلى الله عليه وسلم من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها ، فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين . ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليها النبي صلى الله عليه وسلم . ثم هذا عمر رضى الله عنه نفسه الخليفة الراشد سعى ما رآه من تجميع صلاته ليالى رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة فتأمل . على أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل ، فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة . وقد حقق البرماوى الكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال إنما الحديث الأول

٣٦٨ - باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر

٥١٦ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا

يدل على أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم . والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل في بحث الاجماع انتهى كلام صاحب السبل .

فإذا عرفت أنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته صلى الله عليه وسلم لاح لك أن الاستدلال على كون الأذان الثالث الذي هو من مجتهدات عثمان رضى الله عنه أمراً مسنوناً ليس بتمام ، ألا ترى أن ابن عمر رضى الله عنه قال : الأذان الأول يوم الجمعة بدعة ، فلو كان هذا الاستدلال تاماً وكان الأذان الثالث أمراً مسنوناً لم يطلق عليه لفظ البدعة لا على سبيل الإنكار ولا على سبيل غير الإنكار ، فإن الأمر المسنون لا يجوز أن يطلق عليه لفظ البدعة بأى معنى كان فتفكر .

باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر

قوله (يكلم بالحاجة إذا نزل من المنبر) . وفي المنتقى بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم إلى مصلاه فيصلى ، وعزاه إلى الخمسة ، وفيه دليل على أنه لا بأس بالكلام بعد نزول الإمام من المنبر عند الحاجة . قال القاضي أبو بكر بن العربي : الأصح عندي أن لا يتكلم فيها لأن مسلماً قد روى أن الساعة التي في يوم الجمعة المستجابة هي من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة ، فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع انتهى . قال الشوكاني : وما يرجح ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الإنصات حتى تنقضى الصلاة كما عند الناس بإسناد جيد من حديث سلمان بلفظ : فينصت حتى يقضى صلاته ، قال : ويجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الإمام لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة انتهى .

جرير بن حازم عن ثابت عن أنس بن مالك قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكلم بالحاجة إذا نزل من المنبر » .

قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم . سمعتُ محمداً يقول : « وم جرير بن حازم في هذا الحديث ، والصحيح ما روي عن ثابت عن أنس قال « أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي صلى الله عليه وسلم فزال يكلمه حتى نفس بعض القوم » .

قال محمد : والحديث هو هذا .

قوله (وم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى الخ) يعني وم جرير في قوله يكلم بالحاجة إذا نزل من المنبر وإنما الحديث عن ثابت عن أنس : أقيمت الصلاة فأخذ رجل ، الحديث ، وليس فيه إذا نزل من المنبر بل ظاهر الحديث أنه في صلاة العشاء لقوله : حتى نفس بعض القوم ، كما أن جريراً وم في تحديثه عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا ، الحديث . لأن ثابتاً لم يحدث عن أنس وإنما كان جالساً عند تحديث هذا الحديث عن أبي قتادة كذا في شرح الترمذي لأبي الطيب السندی .

وقال أبو داود في سننه : الحديث ليس بمعروف عن ثابت وهو مما تفرد به جرير بن حازم انتهى . وقال الدارقطني : تفرد به جرير بن حازم عن ثابت انتهى .

قال العراقي : في ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما يمكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما متعذراً كيف وجرير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح ، فلا تضر زيادته في كلام الرجل له أنه كان بعد نزوله عن المنبر انتهى .

وجريرو بن حازم ربما يهيم في الشيء وهو صدوق .

قال محمد : وهم جريرو بن حازم في حديث ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » .

قال محمد : ويروى عن حماد بن زيد قال : كُنَّا عند ثابت البناني فحدث حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » فوهم جريرو فظن أن ثابتاً حدثهم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥١٧ — حدثنا الحسن بن علي الخلال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا مَعْمَرُ عن ثابت عن أنس قال : « لقد رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بعد ما تَقَامُ الصلاةُ يُكَلِّمُهُ الرجلُ يقومُ بينه وبين القبلة ، فما زال يكَلِّمُهُ . ولقد رأيتُ بعضهم يَنفَسُ مِنْ طولِ قيامِ النبي صلى الله عليه وسلم » .

قال أبو عيسى : وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قلت : لاشك في أن جريرو بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح ، لكن قال الحافظ في التريب وله أوهام إذا حدث من حفظه . وقال في مقدمة فتح الباري : قال الأثرم عن أحمد حدث بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ انتهى .

٣٦٩ — باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة

٥١٨ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « اسْتَخْلَفَ مِرْوَانُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى بِنَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ ، وَفِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَأَدْرَكَتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَى قُرْؤِهِمَا بِالْكُوفَةِ ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهِمَا » .

وفي الباب عن ابنِ عباسٍ والنعمانِ بنِ بشيرٍ وأبي عتبة الخولانيّ .

باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة

قوله أخبرنا (حاتم بن إسماعيل) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم أصله من الكوفة صحيح الكتاب صدوق يهيم من الثامنة (عن جعفر بن محمد) بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام (عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر الباقر ثقة فاضل (عن عبيد الله ابن أبي رافع) كان كاتب علي وهو ثقة من الثالثة .

قوله (استخلف مروان) هو ابن الحكم بن أبي العاص أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة ٦٤ أربع وستين ومات سنة ٦٥ خمس وستين (أبا هريرة على المدينة) أي جعله خليفته ونائبه عليها (وخرج) أي مروان (فقرأ سورة الجمعة) أي في الركعة الأولى (وفي السجدة الثانية) أي الركعة الثانية (فأدركت أبا هريرة) أي لقيته .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس والنعمان بن بشير وأبي عتبة الخولاني) أما حديث ابن عباس فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عنه : أن النبي صلى الله عليه

قال أبو عيسى : حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وَرَوَى عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم « أنه كان يقرأُ في صلاةِ الجمعةِ بسبحِ
 اسمَ ربكَ الأعلى ، وهل أتاك حديثُ الغاشيةِ » .

٣٧٠ — بابُ ما جاء في ما يقرأُ في صلاةِ الصبحِ يومَ الجمعةِ

٥١٩ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ أخبرنا شريكٌ عن مُخَوَّلِ بنِ راشدٍ
 عن مُسلمٍ البطينِ عن سعيدِ بنِ جبْرِ عن ابنِ عباسٍ قال « كان رسولُ الله
 وسلم كان يقرأُ يومَ الجمعةِ في صلاةِ الصبحِ ألم تنزيل وهل أتى على الإنسان ، وفي
 صلاةِ الجمعةِ بسورةِ الجمعةِ والمنافقين . وأما حديثُ النعمانِ بنِ بشيرٍ فأخرجه الجماعةُ
 إلا البخاري وابنُ ماجه عنه قال : كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يقرأُ في العيدين
 وفي الجمعةِ بسبحِ اسمَ ربكَ الأعلى وهل أتاك حديثُ الغاشيةِ ، قال : وإذا اجتمع
 العيد والجمعة في يومٍ واحدٍ يقرأُ بهما في الصلاتين . وروى الجماعةُ إلا البخاري
 والترمذي عن النعمانِ بنِ بشيرٍ وسأله الضحاكُ : ما كان رسولُ الله صلى الله عليه
 وسلم يقرأُ يومَ الجمعةِ على أثرِ سورةِ الجمعةِ ؟ قال كان يقرأُ هل أتاك حديثُ
 الغاشيةِ . وأما حديثُ أبي عتبة الخولاني فأخرجه ابنُ ماجه .

قوله (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) أخرجه الجماعةُ إلا البخاري
 والنسائي . وقد استدلل بهذه الأحاديث على أن السنة أن يقرأ الإمام في صلاة الجمعة
 في الركعة الأولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين أو في الأولى بسبحِ اسمَ ربكَ الأعلى
 وفي الثانية بهل أتاك حديثُ الغاشيةِ ، أو في الأولى بالجمعة وفي الثانية بهل أتاك
 حديثُ الغاشيةِ . قال العراقي : والأفضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الأولى
 ثم المنافقين في الثانية ، كما نص عليه الشافعي فيما رواه عنه الربيع . وقد ثبتت
 الأوجه الثلاثة فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض ، إلا أن الأحاديث التي فيها
 لفظ « كان » مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعددة كما تقرر في الأصول .

باب ما جاء في ما يقرأُ في صلاةِ الصبحِ يومَ الجمعةِ

قوله (عن مخول) على وزن محمد وقيل على وزن منبرقة نسب إلى التشيع
 (عن مسلم البطين) هو مسلم بن عمران أو ابن أبي عمران البطين من رجال الجماعة .

صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر تنزيل « السَّجْدَةِ » وهل أتى على الإنسان .

وفي الباب عن سعدٍ وابن مسعودٍ وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رَوَى سفيانُ الثوريُّ وغيرُ واحدٍ عن مُحوَّلٍ .

٣٧١ - بابٌ في الصَّلَاةِ قبلَ الجمعةِ وبعدها

٥٢٠ - حدثنا ابن أبي عمَرَ أخبرنا سفيانُ بن عُيَيْنَةَ عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عن الزهريِّ عن سالمٍ عن أبيه عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم « أنه كان يُصَلِّي بعدَ الجمعةِ ركعتينِ » .

قوله (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر الخ) الحافظ : فيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك ، أو إكثاره منه ، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات لكن صوب أبو حاتم إرساله انتهى .

قوله (وفي الباب عن سعدٍ وابن مسعودٍ وأبي هريرة) أما حديث سعد وهو ابن أبي وقاص فأخرجه ابن ماجه . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه ابن ماجه أيضاً . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الجماعة إلا الترمذي وأبا داود . قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

باب في الصَّلَاةِ قبلَ الجمعةِ وبعدها

قوله (كان يصلي بعد الجمعة ركعتين) فيه دليل على أن السنة بعد الجمعة ركعتان وبه استدل من قال به .

وفي الباب عن جابر .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .
وقد روى عن نافع عن ابن عمر أيضاً . والعمل على هذا عند بعض
أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد .

٥٢١ — حدثنا قتيبة . أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر « أنه
كان إذا صلى الجمعة انصرف فصلّى سجدتين في بيته ثم قال : كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

٥٢٢ — حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان
منكم مصلياً بعد الجمعة فليُصَلِّ أربعاً » .

قوله : (وفي الباب عن جابر) أخرجه ابن ماجه عن جابر وأبي هريرة
بلفظ : جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت
ركعتين قبل أن تجيء ؟ قال : لا ، قال فصل ركعتين وتجاوز فيهما . قال الحافظ في
التلخيص : لم يذكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثاً . وأصح ما فيه ما رواه
ابن ماجه ، ثم ذكر الحافظ هذا الحديث ثم قال : قال المجذوب بن تيمية في المنتقى : قوله
قبل أن تجيء دليل على أنهما سنة الجمعة التي قبلها لاحتية المسجد ، وتعقبه
المزني بأن الصواب أصليت ركعتين قبل أن تجلس فصحفه بعض الرواة انتهى .
قوله (وقد روى عن نافع عن ابن عمر أيضاً) أي كما روى عن سالم عن
ابن عمر ، وقد روى الترمذي رواية نافع بعد هذا .

قوله : (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد)
قال العراقي لم يرد الشافعي وأحمد بذلك إلا بيان أقل ما يستحب وإلا فقد استحبوا
أكثر من ذلك فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره
في باب صلاة الجمعة والعيدين . ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال : إن شاء صلى بعد
الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً ، وفي رواية عنه : ستا ، كذا في النيل .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

حدثنا الحسن بن عليٍّ أخبرنا عليُّ بن المدينيُّ عن سُنيان بن عيينة قال : كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَتًا في الحديثِ .

قوله : (كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَتًا في الحديثِ) قال الحافظ في التقریب : صدوق تغير حفظه بآخره ، روى له البخارى مقرونا وتعليقا انتهى ، قلت احتج به الجماعة سوى البخارى وثقه ابن عيينة والمجلى ، وقال النسائي هو خير من فليح وحسين المعلم وعد جماعة يعترض على البخارى في احتجاجه بهم وعدم احتجاجه بسهيل ، وروى له البخارى مقرونا وتعليقا .

قوله : (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) أى على حديث أبي هريرة المذكور : من كان منكم مضليا بعد الجمعة فليصل أربعا ، وهو مذهب أبي حنيفة . وقد اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة ، فقالت طائفة : يصلى بعدها ركعتين ، روى ذلك عن عمر وعمران بن حصين والنخعي ، وقالت طائفة : يصلى بعدها أربعا ، روى ذلك عن ابن مسعود وعلقمة والنخعي وهو قول أبي حنيفة وإسحاق وقالت طائفة : يصلى بعدها ركعتين ثم أربعا ، روى ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى ، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف . إلا أن أبا يوسف استحب أن يقدم الأربع قبل الركعتين .

حجة الأولين حديث ابن عمر المذكور ، وحجة الطائفة الثانية حديث أبي هريرة المذكور ، وحجة الطائفة الثالثة ما رواه أبو إسحاق عن عطاء قال : صليت مع ابن عمر الجمعة فلما سلم قام فركع ركعتين ثم صلى أربعا ثم انصرف ، ووجه قول أبي يوسف ما رواه الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن حرشة ابن الحر أن عمر رضي الله عنه كره أن يصلى بعد صلاة مثلها . هذا ملخص ما في عمدة القارى للعيني .

قلت : واستدل للطائفة الثالثة بما رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلى أربعا وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين ولم يصل في المسجد فقيل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك والحديث هذا مهكك عنه أبو داود والمنذرى وقال العراقى إسناده صحيح .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم.
وروى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها
أربعاً.

وروى عن علي بن أبي طالب أنه أمر أن يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً.

قلت: ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ركعتان بعد الجمعة فعلاً وأربع قولاً.
وأما الست فلم تثبت عنه صلى الله عليه وسلم بحديث صحيح صريح. نعم ثبتت عن ابن
عمر رضي الله عنه من فعله، وروى عن علي أنه أمر بها. وأما حديث ابن عمر
الذي نقلناه آنفاً عن أبي داود فقال العراقي: إنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب لأنه لم
يصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بمكة انتهى. والأولى بالعمل عندي أن يصلي
الرجل بعد الجمعة أربعاً لأنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وأمرنا به
وحشنا عليه والله تعالى أعلم.

قوله: (وروى عن عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً
وبعدها أربعاً) أخرجه عبد الرزاق ورواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً وفي
إسناده ضعف وانقطاع، كذا في فتح الباري. وقال الحافظ في التلخيص: وفي
ابن ماجه عن ابن عباس: كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربع
ركعات لا يفصل بينهن بشيء، وإسناده ضعيف جداً. وفي الباب عن ابن مسعود
وعلى رضي الله عنه في الطبراني الأوسط. وصح عن ابن مسعود من فعله رواه
عبد الرزاق، وفي الطبراني الأوسط عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها ركعتين رواه في ترجمة أحمد بن عمرو انتهى
ما في التلخيص.

قوله: (وروى عن علي بن أبي طالب أنه أمر أن يصلي بعد الجمعة ركعتين
ثم أربعاً) أخرجه أحمد بن الحسن البغدادي بسنده إلى علي وزاد: يجعل التسليم
في آخرهن، كذا في شرح الترمذي لسراج أحمد السرهندي. وفي عمدة القاري
للعيبي: في سنن سعيد بن منصور عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: علينا ابن مسعود
أن نصلي بعد الجمعة أربعاً، فلما قدم علينا علي بن أبي طالب علينا أن نصلي ستاً.

وذهب سفيان الثوري وابن المبارك إلى قول ابن مسعود .

قال إسحاق : إن صَلَّى في المسجد يوم الجمعة صَلَّى أربعاً ، وإن صَلَّى في بيته صَلَّى ركعتين . واحتجَّ بأن النبي صَلَّى الله عليه وسلم كان يُصَلِّي بعد الجمعة ركعتين في بيته ، ولحديث النبي صَلَّى الله عليه وسلم « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً » .

قال أبو عيسى : وابن عمر هو الذي رَوَى عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم أنه كان يُصَلِّي بعد الجمعة ركعتين في بيته . وابن عمر بعد النبي صَلَّى الله عليه وسلم صَلَّى في المسجد بعد الجمعة ركعتين ، وصَلَّى بعد الركعتين أربعاً . حدثنا بذلك ابن أبي عمير أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : رأيت ابن عمر صَلَّى بعد الجمعة ركعتين ثم صَلَّى بعد ذلك أربعاً .

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : ما رأيت أحداً أنصَّ للحديث من الزهري ، وما رأيت أحداً الدراهم أهون عنده منه ، إن كانت الدراهم عنده بمنزلة البعير .

قوله : (واحتج بأن النبي صَلَّى الله عليه وسلم الخ) . حاصل احتجاجة أن حديث الأربع مطلق وليس مقيداً بكونها في البيت وأما حديث الركعتين فهو مقيد بكونهما في البيت ، فحديث الركعتين يحمل على ما إذا صَلَّى في البيت ، وحديث الأربع على ما إذا صَلَّى في المسجد .

قوله : (قال أبو عيسى : وابن عمر هو الذي روى الخ) . مقصود الترمذي الرد على ما قال إسحاق وحاصله أن الأمر لو كان كما قال إسحاق لما صَلَّى ابن عمر بعد الجمعة في المسجد ركعتين ، فإنه هو الذي روى عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم أنه كان يُصَلِّي بعد الجمعة ركعتين في بيته (ما رأيت أحداً أنصَّ للحديث من الزهري) قال الجزري في النهاية أي أرفع له وأسند انتهى ، وفي تهذيب التهذيب قال علي بن الحسن النسائي عن ابن عيينة : مرض عمرو فعاده الزهري فلبس قام

قال أبو عيسى : سمعتُ «أبي عُمر» يقول : سمعت سفيانَ بن عُيينَةَ يقول : كان عمرو بن دينارٍ أَسَنَ من الزُّهريِّ .

٣٧٢ — بابُ فيمن يدرك من الجمعةِ ركعةً

٥٢٣ — حدثنا نصرُ بن عليٍّ وسعيدُ بن عبد الرحمن وغيرُ واحدٍ قالوا حدثنا سفيانُ بن عُيينَةَ عن الزُّهريِّ عن أبي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أدرك من الصلاةِ ركعةً فقد أدرك الصلاةَ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وغيرِهم قالوا : مَنْ أدرك ركعةً من الجمعةِ صَلَّى إليها أُخْرَى وَمَنْ أدركهم جُلُوساً صَلَّى أَرْبَعاً . وبه يقولُ سفيانُ الثوريُّ وابنُ المباركِ والشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ .

الزهري قال ما رأيت شيخاً أنص للحديث الجيد من هذا الشيخ انتهى (إن كانت الدراهم عنده) إن هذه مخفقة من المثقلة (سمعت أبي عمر) كذا وقع في النسخة الأحمدية ، ووقع في غيرها : سمعت ابن أبي عمر وهو الصحيح ، وقد سقط لفظ (ابن) من النسخة الأحمدية .

باب في من يدرك من الجمعة ركعة

قوله : (فقد أدرك الصلاة) ليس على ظاهره بالإجماع لأنه لا يكون بالركعة الواحدة مدرِكاً لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة فإذا فيه إضمار تقريره فقد أدرك وقت الصلاة أو حكم الصلاة أو نحو ذلك ويلزمه إتمام بقيتها .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (ومن أدركهم جلوساً) أى ومن أدرك الإمام والمصلين معه جالسين (صلى أربعا) أى بعد سلام الإمام .

قوله : (وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) وقال أبو حنيفة : من أدرك مع الإمام شيئاً من صلاة الجمعة ولو في التشهد يصلي ما أدرك معه ويتم الباقي ولا يصلي الظهر لإطلاق حديث : ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا . أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم . واستدل الأولون بحديث الباب فإنه بإطلاقه يشمل الجمعة فيلزم أن يدرك ركعة من الجمعة مدرك لها ، وبمفهومه يدل على أن من لم يدرك ركعة بل دونها فهو غير مدرك ، ومن لم يدرك الجمعة يصلي أربعاً .

وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث مطلق فيفيد أن حكم جميع الصلوات واحد ، وحكم سائر الصلوات أنه إذا أدرك شيئاً منها مع الإمام ولو في التشهد يصلي ما أدرك معه ويتم الباقي ولا يزيد على ذلك ، فكيف يزيد في الجمعة بإطلاق الحديث ، والمفهوم عندهم لا عبرة به ، ولو كان معتبراً لا يقدم على الصريح . كذا في شرح أبي الطيب المذني .

واستدل الأولون أيضاً بحديث أبي هريرة : من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف إليها أخرى ، ومن لم يدرك الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعاً ، رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة ، وفي رواية له من طريقه بلفظ : « إذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك ، وإذا أدرك ركعة فليركع إليها أخرى ، وإن لم يدرك ركعة فليصل أربع ركعات » .

وأجيب عنه بأن هذا الحديث ضعيف فإن ياسين ضعيف متروك ، ولهذا الحديث طرق كلها معلولة . قال الحافظ في التلخيص بعد ذكرها : وقد قال ابن حبان في صحيحه إنها كلها معلولة . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : لا أصل لهذا الحديث إنما المتن : من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها . وذكر الدارقطني الاختلاف في علله وقال الصحيح من أدرك من الصلاة ركعة ، وكذا قال العقيلي انتهى . واستدلوا أيضاً بحديث ابن عمر مرفوعاً : من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فليضف إليها أخرى وقد تمت صلاته . وفي لفظ : فقد أدرك الصلاة ، رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من طريق بقية ، حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن أبيه .

٣٧٣ — باب في القائلة يوم الجمعة

٥٢٤ — حدثنا علي بن حَجَرٍ أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الله بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « ما كنا نتغدى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقيل إلا بعد الجمعة » .

وأجيب عنه بأن هذا الحديث أيضاً لا يصلح للاحتجاج . قال الحافظ في التلخيص : قال ابن أبي داود والدارقطني : تفرد به بقية عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هذا خطأ في المتن والإسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً : من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها . وأما قوله : من صلاة الجمعة ، فوهم . قال الحافظ : إن سلم من وهم بقية فقيه تدليس التسوية لأنه عنعن لشيخه انتهى . ولهذا الحديث طرق أخرى كلها ضعيفة قد ذكرها الحافظ في التلخيص مع بيان ضعفها .

والأصح عندي ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن من أدرك مع الإمام شيئاً من صلاة الجمعة ولو في التشهد يصلي ما أدرك معه ويتم الباقي ولا يصلي الظهر لإطلاق ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا . فأما ما ذهب إليه الأولون فلم أجد حديثاً صحيحاً صريحاً يدل عليه والله تعالى أعلم .

باب في القائلة يوم الجمعة

القائلة بمعنى القيلولة وهي الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم وكذلك المقيل .

قوله أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم ، المدني صدوق فقيه (ما كنا نتغدى) بالغين المعجمة والدادل المهملة من الغداء وهو الطعام الذي يؤكل أول النهار (ولا نقيل) من قال يقيل قيلولة فهو قائل واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال . وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيؤ للجمعة ثم بالصلاة ثم ينصرفون فيقبلون ويتغدون ، فكون قائلتهم وغداؤهم بعد الجمعة

وفي الباب عن أنس بن مالك .

قال أبو عيسى : حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح .

٣٧٤ — باب في من ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه

٥٢٥ — حدثنا أبو سعيد الأشج أخبرنا عبدة بن سليمان وأبو خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحول عن مجلسه ذلك » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

عوضاً عما فاتهم في وقته من أجل بكورهم ، كذا في الفتح وعمدة القارى ، قال العيني : وعلى هذا التأويل جمهور الأئمة وعامة العلماء انتهى .

قوله (وفي الباب عن أنس بن مالك) أخرجه أحمد والبخارى قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فنقيل . قوله (حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

(باب في من ينعس يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه)

قوله (إذا نعس) بفتح العين (يوم الجمعة) وفي رواية أحمد إذا نعس أحدكم في المسجد يوم الجمعة (فليتحول) أى فلينتقل إلى محل آخر . والحكمة في الأمر بالتحول أن الحركة تذهب النعاس ، ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وإن كان النائم لا حرج عليه فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادى بالانتقال منه ، وأيضاً من جلس ينتظر الصلاة فهو في صلاة ، والنعاس في الصلاة من الشيطان ، فربما كان الأمر بالتحول لإذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وأحمد .

٣٧٥ — باب ما جاء في السفر يوم الجمعة

٥٢٥ — حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا أبو معاوية عن الحجاج

عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال « بعث النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة ، فغدا أصحابه فقال : أتخلف فأصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ألحقهم ، فلما

باب ما جاء في السفر يوم الجمعة

قوله (عن الحجاج) هو ابن أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة (عن الحكم) هو ابن عتيبة أبو محمد بن الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس قاله في التقريب (عن مقسم) بكسر أوله ابن بجرة بضم الموحدة وسكون الجيم ويقال نجدة بفتح النون وبدال أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس لازومه له صدوق وكان يرسل وما له في البخارى سوى حديث واحد .

قوله (بعث النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة) الأنصارى الخزرجى أحد النقباء شهد العقبة وبدراً وأحداً والخندق والمشاهد بعدها إلا الفتح وما بعده فإنه قتل يوم مؤتة شهيداً أميراً فيها سنة ثمان وهو أحد الشعراء المحسنين ، روى عنه ابن عباس وغيره (في سرية) بفتح السين وكسر الراء وتشديد التحتية طائفة من الجيش أقصاها أربعمائة (فوافق ذلك) أى زمن البعث (فغدا صحابه) أى ذهبوا أول النهار (فقال) أى عبد الله بن رواحة في نفسه ونوى أن يتخلف (م ٥ — تحفة الأحوذى — ٣)

صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَاهُ فَقَالَ لَهُ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَغْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ ، قَالَ : أُرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ نِمْ الْحَقُّهُمْ ، فَقَالَ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكَتَ فَضْلَ غَدَوَتِهِمْ . »

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ لا نعرفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

قال عليُّ بن المَدِينِيّ : قال يحيى بن سَعِيدٍ : قال سُعْبَةُ : لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ وَعَدَّهَا سُعْبَةُ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهَا عَدَّهَا سُعْبَةُ . وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ .

وقد اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ بِأَسًا بَأَن يَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ .

فيصلي معه صلى الله عليه وسلم أو قال لبعض أصحابه (فضل غدوتهم) بفتح الغين وضمها أى فضيلة إسراعهم فى ذهابهم إلى الجهاد . قال الطيبي كان الظاهر أن يقال غدوتهم أفضل من صلاتك هذه فعدل إلى المذكور مبالغة كأنه قيل لا يوازينا شئ من الخيرات وذلك أن تأخره ذاك ربما يفوت عليه مصالح كثيرة ، ولذلك ورد : اغدوة فى سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها .

قوله (وكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم) وقال البيهقي انفرد به الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف انتهى كذا فى التلخيص . قلت : وحجاج بن أرطاة مدلس وروى هذا الحديث عن الحكم بالنعنة .

قوله (فلم يَرِ بعضهم بأَسًا بَأَن يَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ لِحَدِيثِ

وقال بعضهم : إذا أصبحَ فلا يخرجُ حتى يصليَ الجمعة .

٣٧٦ — باب في السواك والطيب يوم الجمعة

٥٢٦ — حدثنا علي بن الحسن الكوفي أخبرنا أبو يحيى إسماعيل

الباب لما روى الشافعي عن عمر ، أنه رأى رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول : لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال له عمر : أخرج فإن الجمعة لا تحبس عن السفر . وروى سعيد بن منصور عن صالح بن كيسان أن أبا عبيدة بن الجراح سافر يوم الجمعة ولم ينتظر الصلاة . ذكره الحافظ في التلخيص . ولأنه لم يثبت المنع عن السفر يوم الجمعة بحديث صحيح (وقال بعضهم إذا أصبح فلا يخرج حتى يصلي الجمعة) لما ورد في بعض الأحاديث من المنع . قال الحافظ في التلخيص في الأفراد للدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً : من سافر يوم الجمعة دعت عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره . قال الحافظ : وفيه ابن لهيعة . وفي مقابله مارواه أبو داود في المراسيل عن الزهري أنه أراد أن يسافر يوم الجمعة ضحوة فقيل له ذلك ، فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم سافر يوم الجمعة ثم ذكر الحافظ أثر عمر وأثر أبي عبيدة المذكورين . وفي اختلاف الأئمة ومن كان من أهل الجمعة وأراد السفر بعد الزوال لم يجز له إلا أن يتمكنه صلاة الجمعة في الطريق أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة ، وهل يجوز قبل الزوال : قال إمامنا أبو حنيفة ومالك : يجوز ، وللشافعي قولان أحدهما عدم الجواز . قال أحمد لا يجوز قبل الزوال لأن وقتها عنده من وقت صلاة العيد إلى آخر وقت الظهر ، قال إلا أن يكون سفر الجهاد انتهى .

باب في السواك والطيب يوم الجمعة

قوله (حدثنا علي بن الحسن الكوفي) قال العراقي : لم يتضح من هو ، فإن في هذه الطبقة ثلاثة : الأول علي بن الحسن بن سليمان الكوفي كنيته أبو الحسن ويعرف بأبي الشعثاء روى عنه مسلم ، والثاني علي بن الحسن الكوفي روى عن عبد الرحيم بن

ابن ابراهيم التيمي عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَمَاءَهُ لَهُ طَيِّبٌ » .

سليمان والمعاذ بن عمران روى عنه النسائي ، والثالث علي بن الحسن الكوفي روى عن اسماعيل بن ابراهيم التيمي روى عنه المصنف انتهى ، قلت : قال في الخلاصة : علي بن الحسن الكوفي روى عن اسماعيل بن ابراهيم التيمي وعنه ت فلعلة اللاني انتهى . وكذلك قال في التقريب . واللاني هو علي بن الحسن الكوفي الذي روى عنه عبد الرحيم بن سليمان والمعاذ وعنه النسائي . وقال في تهذيب التهذيب : علي بن الحسن الكوفي عن أبي يحيى اسماعيل بن ابراهيم ومحبوب بن محرز القواريري روى عنه الترمذي وهو غير أبي الشعثاء وأظنه اللاني ، وذكر صاحب السكال أن الترمذي روى عن أبي الشعثاء فوهم انتهى .

قوله (أخبرنا أبو يحيى اسماعيل بن ابراهيم التيمي) قال في التقريب ضعيف (عن يزيد بن أبي زياد) الهاشمي مولا لم الكوفي ضعيف كبير فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً كذا في التقريب . وقال في الخلاصة قال ابن عدي يكتب حديثه . وقال الحافظه شمس الدين الذهبي هو صدوق ردىء الحفظه انتهى .

قوله (حقاً على المسلمين) قال الطيبي : حقاً مصدر مؤكد أى حق ذلك حقاً غذف الفعل وأقيم المصدر مقامه اختصاراً (أن يغتسلوا) فاعل حق المقدّر (يوم الجمعة) ظرف للاغتسال (وليس) بكسر اللام ويسكن قال الطيبي عطف على ما سبق بحسب المعنى إذ فيه سمة الأمر أى ليغتسلوا وليس أحدكم (من طيب أهله) أى بشرط طيب أهله ، لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ، أو من طيب له عند أهله (إن لم يجد) أى طيباً (فلما له طيب) قال العراقي المشهور في الرواية بكسر التاء وسكون المثناة من

وفى الباب عن أبى سعيد وشيخ من الأنصار قال :

٥٢٧ — حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا هشيم عن يزيد بن أبى زياد نحوه معناه .

قال أبو عيسى : حديث البراء حسن ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف في الحديث .

تحت أى أنه يقوم مقام الطيب قال الطيبى أى عليه أن يجمع بين الماء والطيب ، فإن تعذر الطيب فالماء كاف لأن المقصود التنظيف وإزالة الرائحة الكريهة ، وفيه تطيب لحاطر المساكين انتهى .

قوله (وفى الباب عن أبى سعيد وشيخ من الأنصار) أما حديث أبى سعيد فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى . وأما حديث شيخ من الأنصار فأخرجه ابن أبى شيبة بلفظ : حق على المسلم الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب كذا فى شرح أحمد السرهندى .

قوله (قال حدثنا أحمد بن منيع) أى قال أبو عيسى الترمذى حدثنا أحمد بن منيع (نحوه معناه) أخرجه أحمد من طريق هشيم عن يزيد بن أبى زياد ولفظه : إن من الحق على المسلمين أن يغتسل أحدهم يوم الجمعة وأن يمس من طيب إن كان عند أهله وإن لم يكن عندهم طيب فإن الماء أطيب .

قوله (حديث البراء حسن) وأخرجه أحمد ، وفى كونه حسناً كلام ، إن مداره فيما أعلم على يزيد بن أبى زياد وقد ضعفه جماعة . قال الذهبي فى الميزان : قال يحيى ليس بالقوى ، وقال أيضاً لا يحتج به ، وقال ابن المبارك : أرم به ، وقال شعيبه كان يزيد بن أبى زياد رفاعاً . وقال أحمد : حديثه ليس بذلك ، وخرج له مسلم مقروناً بآخر وقد عرفت من التقريب أنه كبر فتغير .

قوله (ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم) فإن هشيماً وهو ابن بشير ثقة ثبت ، وإسماعيل بن إبراهيم ضعيف .